وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي – تبسة

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: ...../ 2022

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

فرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي بنكي

المذكرة موسومة بـ:

التمويل البنكي للمشروعات الفلاحية في الجزائر

دراسة حالة: تمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية BARD وكالة تبسة 488 للمشروعات الفلاحية

من إعداد:

- جريدي كمال
- شابي عماد الدين

إشراف الأستاذ (ة):

د - الوافي الطيب

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
د-خالد براهمي	أستاذ محاضر- أ -	رئيســــــــا
د - الوافي الطيب	أستاذ محاضر- أ -	مشرفا ومقررا
د-سمير آيت يحي	أستاذ محاضر- أ -	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2021- 2022

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بحمده تتم النعم والشكر للقائل في محكم تنزيله:

"ولئن شكرتم لأزيدنكم" وأنار لنا درب العلم والمعرفة

وكتب لنا التوفيق في الخطى لإتمام العمل.

والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين

لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود الى أعوام قضيناها مع اساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيره في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد، وقبل أن نمضي نتقدم بأسمى عبارات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة الى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة الى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة، الى جميع أساتذتنا الأفاضل فلهم منا كل الشكر وبالأخص الاستاذ الكريم والفاضل المشرف علينا " الوافي الطيب " الذي لم يبخل علينا بإرشاداته وتوجيهاته السديدة والقيمة.

في الاخير نتقدم الى اللجنة المناقشة لهذه المذكرة والى كل من ساهم بشكل او بآخر في اتمام هذا العمل المتواضع.

* جريدي كمال

* شابي عماد الدين

الإهداء

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون" صدق الله العظيم

الهي لا يطيب الليل الا بشكرك..... ولا يطيب النهار الا بطاعتك.....

ولا تطيب اللحظات الا بذكرك... ولا تطيب الاخرة الا بعفوك.....

ولا تطيب الحبة الا برؤيتك.

الى من بلغ الرسالة وأدى الامانة ونصح الامة الى نبي الرحمة نور العالمين سيدنا عليه افضل الصلاة وازكى السلام.

يقول جل علاه "وقال ربك ألا تعبد إلا إياه وبالوالدين إحسانا"

الى من حقت فيهما الطاعة بعد الله ورسوله، الى من يفرحان بفرحي ويحزنان لحزني

الى "والدي الكريم" الذي كلله الله بالهبة والوفاء وعلمني العطاء دون انتظار والصبر على المحن (رحمة الله عليه)

الى من ينطق لساني بإسمها وانارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات" أمي الغالية " نبع الحنان.

الى أعز الناس الى قلبي إخوتي و أخواتي .

الى كل من ساندني في إنجاز هذه المذكرة وكل من سعتهم ذاكرتي ولم تسعهم أوراقي.

عماد الدين شابي

الإهداء

الى والدي الكريم وامي رحمة الله عليها

وإخواني وأخواتي حبا وتقديرا

الى زوجتي حبا واخلاصا ووفاء

الى اساتذتي تقديرا واجلالا

الى اصدقائي تقديرا واحتراما

الى شهداء فلسطين وفاء واخلاصا

الى كل طلاب العلم صبرا واجتهادا

جريدي كمال

فهرس المحتويات:

الرقم	التعيين	الصفحة
	شكر	
	إهداء	
	فهرس المحتويات	
	مقدمة	أ-و
	الفصل الأول التمويل البنكي	
1	تمهيد	8
2	المبحث الاول: عموميات حول التمويل البنكي وأنواعه	9
3	المطلب الاول : مفهوم التمويل البنكي؟	9
4	المطلب الثاني: أنواع التمويل البنكي	9
5	المطلب الثالث : أهمية التمويل البنكي	19
6	المبحث الثاني: المشاريع الاستثمارية	20
7	المطلب الأول: تعريف المشاريع الاستثمارية وأنواعها	20
8	المطلب الثاني: مراحل المشروع الاستثماري	24
9	المطلب الثالث: تقييم جدوى المشروع الاستثماري	28
	الفصل الثاني المشروعات الفلاحية وآليات تمويلها في الجزائر	
1	تمهيد	33
2	المبحث الاول: عموميات حول المشروعات الفلاحية في الجزائر	34
3	المطلب الاول: ماهية المشروعات الفلاحية في الجزائر	35
4	المطلب الثاني: خصائص المشروعات الفلاحية في الجزائر	36
5	المطلب الثالث: أهمية واهداف المشروعات الفلاحية في الجزائر	38
6	المبحث الثاني: آليات تمويل المشروعات الفلاحية في الجزائر	40
7	المطلب الاول: ماهية تمويل المشروعات الفلاحية في الجزائر	40
8	المطلب الثاني: مصادر ومؤسسات تمويل المشروعات الفلاحية في الجزائر	41
9	المطلب الثالث: آليات التمويل البنكي الحديثة للمشروعات الفلاحية في الجزائر	46

الفصل الثالث دراسة حالة تمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR للمشروعات الفلاحية وكالة تبسة 488		
1	تمهيد	54
2	المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR	55
3	المطلب الأول: ماهية بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة تبسة 488	55
4	المطلب الثاني: تعريف بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة تبسة	58
5	المطلب الثالث : أنواع القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة 488 الفترة مابين 2019-2022	63
6	المبحث الثاني: دراسة حالة لتمويل بنكي لمشروع فلاحي من طرف CNAC عن طريق بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة	68
7	المطلب الاول: تعريف الصندوق الوطني للتامين عن البطالة CNAC	68
8	المطلب الثاني: دراسة تحليلية لقرض التحدي (وكالة تبسة 488)	70
	خاتمة	83
	قائمة المصادر و المراجع	
	الملاحق	
	ملخص الدراسة	

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	السنوات والأرقام والمبالغ الممنوحة بالنسبة لقرض الرفيق	64
02	السنوات والأرقام والمبالغ الممنوحة بالنسبة لقرض التحدي	67
03	السنوات والأرقام والمبالغ الممنوحة بالنسبة لقرض ليزينغ	67
04	الأصول التي تحتاج التمويل	71
05	التثمين الأولي للتمويل من طرف الزبون	72
06	تسعير التمويل من طرف البنك	78
07	قيمة المساهمة من كلا الطرفين	79
08	التدفقات النقدية للمشروع	80
09	جدول الاستحقاق	81

فهرس الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	57
02	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة تبسة رقم 488	59

مقدمـــــة

مقدمة:

يشكل القطاع الزراعي من أهم مرتكزات و دعائم الاقتصاد الوطني و أحد أهم القطاعات الإنتاجية الرئيسية المكونة للناتج المحلي كما يكتسب أهمية كبيرة كونه مصدر دخل كبير من إجمالي القوى العاملة ، فضلا عن أن نسبة من السكان يعتمدون في معيشتهم على هذا القطاع إلى جانب مساهمته في توفير جزء كبير من غذاء السكان وتشكل الصادرات الزراعية جزءا كبيرا من الصادرات غير النفطية .

وقد حظي هذا القطاع باهتمام واسع من قبل الدولة لتطويره و تنميته وتعزيز دوره في توفير الأمن الغذائي وهو ما تترجمه تلك الانجازات المتمثلة بتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية بمشروعاتها و الزراعية التي مكنت السياسة الفلاحية المنتهجة من طرف الدولة في السنوات الأخيرة من إدخال حركية كبرى على قطاع الفلاحة ، حيث شهد القطاع تطورا ملحوظا رصدت لفائدته الدولة حوافز وتشجيعات كان لها الأثر الايجابي على نسق نمو الانتاج في مختلف النشاطات الفلاحية و لو بنسب متفاوتة من خلال البرامج المختلفة المطبقة ، لاسيما من خلال توفر صناديق خاصة لدعم التنمية الفلاحية والانتاج الزراعي وهذا من أجل تحسين معيشة الفلاحين و الرتقاء بعالم الريف بصفة عامة .

وعليه يمكن القول أن السياسات الزراعية المنفذة في الجزائر اتسمت في العقود الثلاثة الماضية بعدم الاستمرارية . فقد تميزت فترة الستينات بتجربة في الادارة الذاتية و سياسة اعادة التحويل الجزئي لنظام الانتاج أما فترة السبعينات فقد عرفت المشاركة المؤسسية للدولة في ادارة القطاع ليأتي في فترة الثمانينات الاصلاح الزراعي الذي حاول ضمان الانتقال السلس نحو اقتصاد السوق وتشجيع الزراعة الخاصة . و تحرير النظام و انسحاب الدولة في سياق برنامج التكيف الهيكلي في التسعينات و رغم ذلك لم تنجح في

تحسين أداء القطاع . و تشهد الألفية الجديدة العديد من الاصلاحات التي نشطت القطاع و مساهمته في دفع وتيرة التنمية في البلاد .

وبناءا على ما سبق يمكن صياغة إشكالية موضوعنا و طرحها في التساؤل الأتي :

ما هي الآليات المتبعة لتمويل القطاع الفلاحي بالجزائر و ما مدى فعالية تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ؟

وانطلاقا من هذه الاشكالية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية :

- فيما تكمن أهمية تمويل القطاع الفلاحي ؟
- ما هو الاختلاف بين الضمانات المقدمة للائتمان الفلاحي ؟
- ما هو واقع القطاع الفلاحي بالجزائر؟

ما هي أهم البرامج و الاجراءات التي قامت بها الدولة من أجل النهوض بهذا القطاع وترقيته والحد من مشاكله ؟

- هل يعد برنامج تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سياسة فعالة على القطاع؟
- ما هو واقع و مستقبل الأمن الغذائي بالجزائر؟

-فرضيات البحث :

يتطلب تحليل الاشكالية محل الدراسة اختيار مجموعة من الفرضيات التي تعتبر كإجابة مبدئية على مختلف التساؤلات المطروحة :

• تكمن أهمية تمويل القطاع الفلاحي في نجاح السياسة المتبعة للتمويل .

• تختلف الضمانات المقدمة باختلاف مبلغ القرض و الغرض منه أجال تسديده .

• مر القطاع الفلاحي في الجزائر بعدة مراحل وفق الأنظمة الاقتصادية التي كانت متبعة حيث شهد عدة تحولات و تطورات في السنوات الأخيرة قامت بها الحكومة من أجل تنمية الاقتصاد الوطني .

• عرفت الجزائر تزايدا في الاهتمام بالقطاع الفلاحي من خلال إقامة العديد من الهيئات و البرامج الداعمة له وهذا ناتج عن التحولات التي عرفتها في هذا المجال خاصة خلال السنوات الأخيرة .

- عرفت الجزائر منذ تطبيق هذا المخطط عدة تطورات في القطاع الزراعي وهذا ليس بمعنى أنه حقق كل الأهداف المرجوة .
- عرفت الجزائر في السنوات الأخيرة انتعاشا كبيرا في الأمن الغذائي بسبب تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية .

أهداف البحث :

من أهم أهداف دراسة هذا البحث :

• التعرف على واقع القطاع الفلاحي في الجزائر وتقييم أدائه في تحقيق التنمية الاقتصادية .

• إلقاء الضوء على البرامج و الاجراءات التي قامت بها الدولة من أجل الحد أو التقليل من المشاكل التي تواجه هذا القطاع .

• الوقوف على أهم المشاكل التي تواجه القطاع ومحاولة إيجاد حلول مناسبة لها .

• التعرف على واقع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و أهم ما جاء به .

• تقييم أثر هذا المخطط على القطاع الفلاحي و على الأمن الغذائي .

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في التقاط التالية :

• المكانة التي يحتلها القطاع الفلاحي في إطار السياسة الاقتصادية سواء بالنسبة للدول المتقدمة أو الدول النامية على حد سواء.

• تعدد البرامج والإجراءات التحفيزية التي عملت على تطوير هذا القطاع في الجزائر .

• المساهمة والاعتماد الكبيرين على هذا بشكل كبير في الصادرات بالجزائر

• المبالغ الكبيرة التي صرفت على هذا القطاع من أجل تشجيع الشباب على خدمة الأرض .

• إقامة العديد من الصناديق و المؤسسات التي تقوم بمدى الدعم لهذا القطاع.

– منهجية البحث :

من أجل دراسة الاشكالية و الاجابة على الأسئلة المطروحة، ونظرا لطبيعة الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي و التحليلي و ذلك من أجل جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري للدراسة و ابراز المفاهيم المرتبطة بالموضوع ، والاعتماد على

المنهج التطبيقي في دراسة الحالة و ذلك لربط الجانب النظري بالواقع العملي من خلال الأدوات الإحصائية كالجداول.

محددات البحث :

من بين الصعوبات التي واجهتنا لإنجاز هذا البحث هي قلة المراجع ، و عدم حصولنا على الاحصائية اللازمة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية رغم محاولاتنا الكثيرة دون جدوى ، وهذا لا يعني عدم حصولنا على البعض منها .

فترة البحث :

في الجانب تم تحديد مفهوم التمويل الفلاحي لأنه يمس بموضوع الدراسة و معرفة أهم المفاهيم حوله و التطرق الى مختلف المراحل التي مر بها القطاع في الجزائر و بما أن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية من أهم هذه المراحل فقمنا بالتعرض له و لمختلف أجهزته، أما الجانب التطبيقي فيما يخص الفصل الثالث فقد كان عبارة عن دراسة تطبيقية على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية، فاعتمدنا على منهج دراسة حالة طلب قرض استثماري من بنك الفلاحة و التنمية الريفية .

فمن خلال هذا الفصل قمنا بدراسة معمقة لكيفية طلب و تكوين ملف قرض.

محتويات البحث :

من أجل الاجابة على الاشكالية والأسئلة المطروحة و اختبار الفرضيات تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول تسبقها المقدمة ، حيث يتناول الفصل الأول على مفاهيم حول التمويل البنكي للمشروعات الفلاحية ، أما الفصل الثاني فقد تطرقنا إلى المشروعات الفلاحية وأليات تمويلها، اما الفصل الثالث قمنا بدراسة تطبيقية على مستوى بنك الفلاحة

والتنمية الفلاحية محاولين التعرف على البنك و أهم أهدافه وكذا المهام الموكلة إليه ثم التعرف على هيكله التنظيمي و دراسة حالة قرض استثماري على مستوى الوكالة، وفي الأخير ينتهي البحث بالخاتمة التي تتناول أهم النتائج التي توصل إليها البحث و أهم التوصيات .

الفصل الأول

التمويل البنكي

تمهيد:

تناولنا في هذا الفصل التمويل البنكي فيما يخص المشاريع الاستثمارية لما لها من دور فعال في الاقتصاد الوطني للدول، وكذا ارتباطها بالتنمية الاقتصادية، حيث تطرقنا عموميات حول التمويل البنكي وانواعه وكذا التعرف على المشاريع الاستثمارية بأنواعها وآليات التمويل الخاصة بكل نوع.

المبحث الاول: عموميات حول التمويل البنكي وأنواعه

المطلب الاول : مفهوم التمويل البنكي؟

التمويل هو منح الأموال للعملاء والشركات والمؤسسات، وجميع الجهات الطالبة لهذا التمويل من قِبل البنوك، مقابل حصول هذه البنوك على الأرباح والفوائد المالية.[1]

ويعتبر التمويل البنكي من أهم المصادر التي من خلالها يحصل الأفراد على الأموال، حيث أصبح التمويل البنكي يُشكل أحد الركائز الأساسية التي يرتكز عليها العديد من الأفراد والجهات والمؤسسات، وكذلك يُستخدم التمويل البنكي لدعم رأس المال للمشروعات الكبيرة و الصغيرة[2].

كما يُعرف التمويل البنكي على أنه مجموعة من الوظائف الإدارية الخاصة بإدارة خط سير النقود، ومدى الالتزام بهذا الخط ومدى قدرة البنك أو المؤسسة على تنفيذ الأهداف الموضوعة، ومدى القدرة على دفع الالتزامات المالية المترتبة على المؤسسة وتسديدها في الوقت المحدد. وبشكل عام فإن التمويل البنكي يختص بجميع الأعمال البنكية المتعلقة بمنح الأموال للأفراد أو الشركات أو المؤسسات والجهات الحكومية[3].

المطلب الثاني: أنواع التمويل البنكي

تختلف القروض والتمويلات المالية التي تُقدم كشكل من أشكال الخدمات من طرف البنوك لعملائها والأفراد اللذين يتعاملون معها. وتختلف أيضا هذه القروض باختلاف الفئة التي تُقدم لها، و يتم عادةً تقديم هذه الخدمات بناءً على حاجة العميل وحصوله على عمولة مالية يأخذها البنك من العميل تُسمى سعر الفائدة.

---

[1] د. علي يوسف، محاسبة وتقييم المشروعات الاقتصادية، دار المعارف 2001.

[2] بادي جمعة،إجراءات تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية 2018 / 2019 ,ص06 .

[3] رضا رشيد عبد المعطي، محفوظ احمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر عمان، الأردن 1999 ،ص ص 131،132.

و تُعتبر التمويلات المالية والقروض من أهم الخدمات التي تُقدمها البنوك للعملاء؛ نظراً لتغطيتها للعديد من حاجات العملاء والتي بدورها تعمل على سد العديد من الحاجات الشخصية.

التمويلات المالية التي يتم تقديمها للعملاء تُقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية. وهي كالاتي[1]:

أولاً: قروض قصيرة الأجل: والتي تتراوح مدتها ما يُقارب السنة والنصف عادةً ما تكون القروض للعملاء العاديين الذين يتعاملون مع البنوك بأغراض شخصية، مثل القروض التي يتقدم العملاء لطلبها لشراء السيارات مثلاً أو للحصول على بعض السيولة المالية لتسديد بعض الالتزامات المالية.

وأحيانا يقوم العملاء بالحصول على القروض الشخصية بهدف القيام ببعض الاستثمارات المنزلية للاستفادة من دخل مالي أو زيادة أموالهم. وتعد المبالغ المالية لهذا النوع من القروض قليلة نسبياً مقارنةً مع أنواع القروض الأُخرى.

ويقصد أيضا بالأموال قصيرة الأجل، كمصدر تمويلي تلك الأموال التي تكون متاحة للمستثمر أو للمؤسسة قصد تمويل الفرص الاستثمارية المتاحة كونها تمثل التزاما قصير الأجل على المؤسسة يتعين الوفاء به خلال فترة زمنية لا تزيد عن(01) سنة، وتتضمن مصادر التمويل قصير الأجل ما يلي:

1- الائتمان التجاري (الائتمان المقدم من الموردين)

يتمثل الائتمان التجاري في رقم أوراق الدفع و الحسابات الدائنة التي تنشأ نتيجة لشراء البضاعة دون دفع ثمنها نقدا على أن يتم سداد قيمتها بعد فترة محددة، ويقصد به أيضا

[1] رشا محمد سعيد أي ستيته، تمويل القطاع الزراعي في الأردن، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلو م الاقتصادية للدراسات العليا، جامعة الاردن، 1999، ص13.

قيمة البضاعة المشتراة على الحساب بغرض بيعها، وبعبارة أخرى يتمثل الائتمان التجاري في رقم أوراق الدفع والحسابات الدائنة التي تنشأ نتيجة لشراء البضاعة دون دفع ثمنها نقدا على أن سداد قيمتها بعد فترة محددة وتتوقف تكلفة الائتمان التجاري على شروط الموردين، و يعتبر تمويلا مجانيا إذا استطاعت المؤسسة استثماره أو استخدامه بالشكل الملائم، و العكس حيث يصبح تمويلا ذا تكلفة عالية إذا فقدت المؤسسة السيطرة في استخدامه لصالحها.

الأشكال المختلفة للائتمان التجاري : يتخذ الائتمان التجاري أحد الأشكال التالية:

الشكل الأول:

يتم الشراء على حساب بناء على أمر توريد شفوي أو كتابي يصدر عن المؤسسة المشترية إلى المورد وبمجرد أن يتم التوريد يقيد على حساب المشتري قيمة البضائع أي أن يتم تنفيذ الائتمان التجاري من خلال الحسابات المفتوحة و بدون أية ضمانات.

الشكل الثاني:

يتم التوريد مقابل كمبيالة مسحوبة على المشتري، يرسلها البائع مع فاتورة الشحن إلى البنك الذي يتعامل معه و الذي يقوم بدوره بالحصول على توقيع المشتري على الكمبيالة في مقابل تسليمه مستندات الشحن التي سيحصل بها على البضائع[1].

[1] دلال بن سمينه، التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر(1990–2000) دراسة حالة بنك بدر، وكالة بسكرة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وأموال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2004، ص36.

الشكل الثالث :

يتم الشراء و الحصول على البضاعة بعد أن يوقع المشتري كمبيالات بقيمة البضاعة و يسلمها مباشرة إلى البائع أي عن طريق السند لأمر .

من بين مزايا استخدام الائتمان التجاري نذكر:

– استخدامه لا يترتب عليه أية أعباء إضافية نتيجة للشراء لأجل.

2– الائتمان المصرفي:

يتمثل في القروض الممنوحة التي يتحصل عليها المستثمر أو المؤسسة من البنوك و يلتزم بسدادها خلال فترة زمنية لا تزيد عادة عن سنة واجدة.
و القاعدة العامة أن الائتمان المصرفي قصير الأجل يستخدم في تمويل الأغراض التشغيلية للمؤسسة و يستبعد استخدامه في تمويل الأصول الثابتة.

•أنواع القروض المصرفية:

تختلف انواع القروض المصرفية الممنوحة من البنوك التجارية ونميز منها نوعين اساسيين هما :

أ– القروض الغير مكفولة بضمان:

يوافق البنك من خلال هذا النوع و لمدة معينة من الزمن على إقراض المشروع ما يلزمه من أموال، شرط أن لا تزيد الكمية المقترضة على مبلغ معين يسمى "الاعتماد "، وهو عبارة عن الحد الأقصى الذي لا يمكن تجاوزه في أي وقت، و عادة ما تعمد البنوك عند منح هذا النوع من القروض بوجود شرطين و هما[1]:

[1] شريط صلاح الدين، كتاب أصول صناديق الاستثمار في الأسواق المالية. 2018

1-إلزام المقترض باحتفاظ في حسابه الجاري لدى البنك على نسبة مئوية معينة تراوح بين 10% - 20% من قيمة الاعتماد أو على الأقل من قيمة القرض المتحصل عليه فعلا.
2- يقوم المقترض بسداد ديونه مرة واحدة على الأقل كل سنة, وذلك لإظهار أن هذه القروض من النوع القصير الأجل و أنها لا تستعمل كمصدر لتمويل المشروعات الدائمة.

ب- القروض المكفولة بضمان:

يجب تقديم ضمان من طرف المقترض إلى البنك قبل حصوله على الائتمان إما في شخص آخر يتعهد بسداد القرض في حالة توقف المقترض عن الدفع، و إما في أصل من أصول المؤسسة مثلا : أوراق القبض، الحسابات المدينة للعملاء، الأوراق المالية، بضاعة ...ألخ. وفي حالة أي إخلال أو توقف المقترض عن سداد ديونه يحق للبنك الاستيلاء على الأصل المرهون.

ثانياً: القروض متوسطة الأجل: وتمنح هذه القروض بمبالغ مالية أكبر القروض قصيرة الأجل وكذلك الفترة الزمنية أطول تصل أحياناً لخمس سنوات، ويتم منح هذا النوع من القروض أصحاب الاستثمارات المالية وللتجار والحرفيين الذين لهم القدرة على سداد مبالغ مالية كبيرة نوعاً ما[1].

وتشمل هذه القروض لتمويل العديد من المشروعات الاستثمارية التي يقوم بها رجال الأعمال، وعادةً ما تكون بأسعار فائدة متوسطة، وتُعتبر هذه القروض مهمة لعمل البنوك وتُساعد في وتطوير وتحسين الاقتصاد بشكل عام وعملية التنمية الاقتصادية ؛ نظراً لأنها تُساعد على تطوير المشروعات وتوفير فرص العمل وكذلك ضخ الأموال بالأسواق بشكل عام.

[1] أحمد زهير شامية، النقود و المصارف، دار زهران للنشر، عمان ،الأردن، 1993 ، ص212 .

كما يعرف هذا النوع من التمويل متوسط الأجل هي تلك القروض التي يتم سداده خلال فترة تزيد عن السنة و تقل عن 10 سنوات، وينقسم هذا النوع من القروض إلى:

1- قروض مباشر و متوسطة الأجل

2- التمويل الإستئجاري.

1-القروض المباشرة ومتوسطة الأجل:

يتجسد النوع من القروض في تمويل الأصول الثابتة التي لا يتجاوز عمرها الاقتصادي

2-التمويل بالاستئجار:

في السنوات الأخيرة ظهر اتجاه نحو استئجار هذه العقارات و التجهيزات بدلا من شرائها بعد أن استخدام العقارات و المعدات من طرف المؤسسة كان ممكنا فقط عن طريق الامتلاك، وأصبح يشمل جميع الأصول تقريبا بعد أن كان الاستئجار مقتصرا على الأراضي و المباني وأصبح يشمل جميع الأصول تقريبا(المنقولة و العير منقولة) .

و تعدد أشكال للتمويل عن طريق الاستئجار تمثلت في:

أ- الاستئجار المالي:

تتم عملية الاستئجار المالي لأي أصل (أو كما يسمى القرض الإيجاري) كما يلي:

- تختار المؤسسة الأصل الذي تريد استئجاره و كذلك المؤسسة الموردة له.

- تتفق المؤسسة مع البنك الذي تقوم بعملية لتمويلها , لشراء الأصل من المورد و تأجيره مباشرة لهذه المؤسسة التي تستخدمه , وهذا على أساس عقد إيجاري ينص على سداد قيمة الأصل على دفعات سنوية بالإضافة لعائد يحصل عليه البنك يتراوح عادة ما بين 12% - 6% من قيمة الأصل، وفي نهاية فترة الإيجار يمكن للمؤسسة المستأجرة شراء هذا الأصل على أساس قيمة متبقية محددة في العقد، أو تمديد مدة الإيجار مع دفع

أقساط منخفضة أو إعادة الأصل للبنك، ولا يحق لأي طرف (المؤسسة أو البنك) إلغاء العقد إلا في حالات استثنائية.

ب- البيع بالاستئجار:

التمكن من الحصول على موارد مالية عن طريق بيعها لجزء من ممتلكاتها الثابتة (مثل: الأراضي، المباني، التجهيزات ...) لمؤسسة مالية، مما يمكنها بعد ذلك باستئجار الأصل المباع لمدة محددة و بشروط خاصة.

و تتشابه طريقة البيع ثم الاستئجار مع الاستئجار المالي تماما، إلا من حيث مصدر الأصل المستأجر الذي يكون في طريقة البيع ثم الاستئجار هو المقترض و البائع في نفس الوقت، مما يمكننا القول بأن البيع ثم الاستئجار هو نوع خاص من الاستئجار المالي.

ج- استئجار الخدمة (الاستئجار التشغيلي):

ومن أهم خصائص هذا النوع هو مسؤولية المؤجر عن صيانة الأصل و التأمين عليه , كما يتحمل مخاطر الإهتلاك و التقادم (و مثال ذلك تأجير السيارات ...ألخ).

وفي هذا النوع يمكن إلغاء العقد قبل المدة المقررة و إرجاع الأصل لمالكهمن المستأجر.

ثالثاً: القروض طويلة الأجل: وتكون هذه القروض بمبالغ مالية كبيرة يتم منحها لأصحاب المشروعات الكبيرة وللمؤسسات العامة وكذلك يُمنح للجهات الحكومية المتنوعة. وتكون هذه القروض بمبالغ كبيرة وبأسعار فائدة كبيرة وعلى فترات زمنية طويلة تكون من 10- 15 سنة[1].

[1] د. نعمة الله نجيب، التخطيط والتنظيم في البنوك التجارية. الدار الجامعية الاسكندرية 2001

كما أنها تشمل في:

1- الأسهم :و تصنف إلى نوعين هما:

أ- الأسهم العادية:

تمثل مستند ملكية لحاملها، أي أنه يملك حصة في رأس مال الشركة، و لها قيم مختلفة هي:

- قيمة إسمية: تتمثل في قيمة حقوق الملكية التي لا تتضمن الأسهم الممتازة مقسومة على عدد الأسهم العادية.

-قيمة سوقية: تتمثل في قيمة السهم في سوق رأس المال، و قد تكون هذه القيمة أكثر أو أقل من القيمة الإسمية أو الدفترية.

و تعتمد شركات المساهمة كليا على الأسهم العادية في تمويلها الدائم خصوصا عند بدء تكوينها لأن إصدار هذا النوع من الأسهم لا يكلف الشركة أعباء كثيرة كما هو الحال بالنسبة للأسهم الممتازة أو السندات، إضافة إلى أن الشركة غير ملزمة بدفع عائد ثابت أو محدد لحملة الأسهم العادية .

عند تحقيق الشركة أرباحا كثيرة يمكن لحملة الأسهم العادية الحصول على عائد مرتفع، وفي حالة الشركة خسائر أو قررت عدم توزيع الأرباح فإن حملة الأسهم العادية لن يحصلوا على شيء.

ب – الأسهم الممتازة:

يعتبر مصدرا من المصادر التمويلية طويلة الأجل بجمعه بين صفات أموال الملكية و الاقتراض، وتعرف الأسهم الممتازة بأنها شكل من أشكال رأس المال المستثمر في الشركة، ويحصل مالكي الأسهم الممتازة على ميزتين : ميزة العائد، و ميزة المركز الممتاز اتجاه حملة الأسهم العادية.

و من أسباب لجوء الشركات إلى إصدار الأسهم الممتازة كمصدر تمويلي نذكر ما يلي:

1- إتاحة الموارد المالية للشركة من خلال ما يلقاه هذا النوع من الأسهم من رواج لدى المستثمرين.

2- الفارق الإيجابي بين كلفة الأسهم الممتازة و عائد الاستثماربعد المتاجرة بالملكية لتحسين عائد الاستثمار .

استعمال أموال الغير دون إشراكهم في الإدارة، باعتبار أنه ليس لهم الحق في التصويت.

2- الاقتراض طويل الأجل : و يمكن تقسيمه إلى مايلي[1]:

أ- القروض المباسرة طويلة الأجل:

ويعد مصدر من مصادر التمويل طويل الأجل الأكثر شيوعا ، ويتم الحصول عليه مباشرة من البنوك أو المؤسسات المالية المختصة ومدتها تتراوح بين 15 –10 سنة و يمكن أن تصل إلى 20 سنة أما حجمها فيجب أن لا يتجاوز 70% من المصاريف الاستثمارية.

و تتمثل تكلفة هذه القروض في سعر الفائدة الذي يمكن أن يكون ثابتا كل فترة قرض أو متغيرا طبقا لظروف سوق المال، وحسب الشروط الموضوعة في العقد.

ب- السندات:

تعتبر السندات جزء من القروض طويلة الأجل تصدرها المؤسسات بهدف الحصول على أموال لتمويل نفقاتها الاستثمارية و التشغيلية، و تنقسم السندات إلى:

[1] أحمد رجب عبدالعال، مبادئ المحاسبة، جامعة بيروت العربية ،طبعة 1، 1981.

1- سندات غير مضمونة برهن أصول:

هي تلك التي يصبح فيها حامل السند دائنا دائما في حالة التصفية، حيث أن هذا النوع من السندات له الأولوية على أصول بذاتها، و تكون القدرة على تحقيق أرباح هي الضامن على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

2- سندات مضمونة برهن أصول:

و يكون الضامن في الغالب هو الأصول الثابتة التي تمتلكها المؤسسة، على أن ينص في السند ذاته على نوع أو أنواع الأصول الضامنة في حالة عدم وفاء المؤسسة بالتزاماتها.

3- سندات الدخل:

تلتزم المؤسسة بدفع فوائد هذه السندات فقط في حالة تحقيقها لأرباح كافية لدفع هذه الفوائد بما يعني أن الفوائد نفسها لا تعتبر من قبيل الالتزامات الثابتة .

– السهولة النسبية في الحصول على التمويل المطلوب . 10 سنوات، و تمثل البنوك و المؤسسات المالية المختصة المصدر الرئيسي لها، و غالبا ما يسدد القرض على شكل أقساط سنوية أو نصف سنوية، مع وجوب تقديم ضمان للحصول عليه حيث يمثل الصمان عادة من60% – 30% من قيمة القرض، كما أن سعر فائدته أعلى من سعر فائدة القرض قصير الأجل.

المطلب الثالث : أهمية التمويل البنكي[1]:

عادةً ما يتم اتباع العديد من السياسات الاقتصادية والمالية والتنموية في جميع بلدان العالم، ويتم العمل على تحقيق هذه السياسات وكذلك تحقيق الرفاهية لأفراج المجتمع اللذين يعيشون في هذه البلاد؛ ولكي يتم تحقيق السياسة التنموية يجب أن يتم العديد من القواعد الأساسية مثل التخطيط للمشاريع التنموية تبعاً لاحتياجات وقدرات اقتصاد تلك الدولة.

وبالرغم من التنوع الكبير الذي يحصل في المشاريع الاستثمارية، إلا أنها تحتاج إلى التمويل المالي لكي تستمر وتنمو وتتطور؛ حيث يُعد المال أحد أهم المقومات التي تُحافظ على استمرارية المشاريع والذي يُعتبر بمثابة الماء الذي يروي المشروع. وبناءً على ذلك فإن الدور الأساسي لعملية التمويل هي تحقيق السياسة التمويلية للبلاد. وذلك من خلال ما يلي:

* العمل على توفير رؤوس الأموال لدعم المشاريع وتطويرها وإنشائها، والتي تُساعد في توفير العديد من فرص العمل وتقليل البطالة؛ الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية.

* العمل على تحقيق الرفاهية للمجتمع بشكل عام وللأفراد بشكل خاص، وذلك عن طريق توفير فرص العمل للأفراد وتوفير الأموال بين أيديهم ومساعدتهم على تحقيق جميع حاجاتهم الأساسية، وكذلك قد يصلوا إلى تحقيق رغباتهم الرفاهية؛ فعندما يملك الفرد الأموال التي تسد حاجته الأساسية عندها يتجه إلى الكماليات والرفاهية.

[1] خلف بن سليمان بن صالح النمري، الخصائص و القواعد الأساسية للاقتصاد الز ا رعي في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1999 ، ص1 .

المبحث الثاني: المشاريع الاستثمارية

تلعب المشاريع الاستثمارية دورا هاما في تحقيق تنمية أفضل وأشمل بإعتبارها أحسن وسيلة الاستغلال الطاقات البشرية والطبيعية والمالية، حيث تعتبر العمود الفقري لأي تطور اقتصادي على المستويين الجزئي والكلي، ولذلك من خلال هذا البحث سنتعرض للمشاريع الاستثمارية بالتعرف على مفهومها، أنواع هذه المشاريع، إضافة إلى المراحل التي يمر بها المشروع الاستثماري وتنفيذه، بالإضافة العملية تقييمه.

المطلب الأول: تعريف المشاريع الاستثمارية وأنواعها

للمشروع الاستثماري العديد من التعاريف وصنف أيضا الى عدة أنواع أخذ منها ما هو مبين أدناه.

الفرع الأول: تعريف المشاريع الاستثمارية

المشروع هو ذلك المقترح الذي يؤدي إلى استثمار مبالغ معينة من المال من أجل القيام بمشروع جديد أو القيام بعملية توسعية لمشروع قائم، وذلك من أجل الحرص على عملية إنتاج سلع جديدة أو زيادة خطوط إنتاج السلع يتم إنتاجها حاليا، بهدف تحقيق أرباح، زيادتها أو من أجل تحقيق أهداف أخرى خلال فترة زمنية معينة.

ويعرف المشروع الاستثماري على أنه مجموعة من العمليات التحويلية لمجموعة من عناصر الإنتاج تكون فيه قيم مخرجاته تفوق قيمة مدخلاته بفارق يعرف بعوائد العملية الإنتاجية للمشروع[1].

ويعرف أيضا على أنه كل تنظيم له كيان مستقل بذاته يديره ويملكه منظم، يعمل على التأليف والمزج بين عناصر الإنتاج ويوجهها للإنتاج أو تقديم سلعة، خدمة أو

[1] حمندي، أهمية دراسة الجدوى المالية في تمويل المشاريع الاستثمارية، دراسة حالة المشاريع الاستثمارية الممولة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ فرع بسكرة، 2012، ص 15 .

مجموعة من السلع والخدمات التحقيق أهداف معينة خلال فترة معينة. وعلى ضوء التعاريف السابقة يمكن استخلاص التعريف التالي:

هو فكرة مقترحة تؤدي إلى اتخاذ قرار استثماري بإنشاء كيان مستقل ذو شخصية معنوية يديره منظم أو أكثر، يقوم بدمج ومزج عناصر الإنتاج المتاحة بنسب معينة وبأسلوب معين من أجل القيام بعملية إنتاج سلع جديدة، أو القيام بزيادة خطوط إنتاج السلع يتم إنتاجها حاليا.

الفرع الثاني: أنواع المشاريع الاستثمارية

يتم تقسيم المشروعات الاستثمارية إلى عدة أنواع وذلك وفق عدة معايير، يمكن إدراجها كالآتي:

أولا–المشروعات الاستثمارية حسب الملكية

وقد قسمت المشروعات وفق معيار الملكية كما يلي:

1– **المشروعات الاستثمارية الخاصة:** وهي المشروعات التي يمتلكها القطاع الخاص وبالتالي تعود الخسارة والربح على مالكيها، من هنا فإن النظرة الاقتصادية تفترض أن تحقيق أقصى ربح يعتبر من الأهداف الرئيسية.

2– **المشروعات العامة:** وهي المشروعات التي تعود ملكيتها إلى الدولة وبالتالي يعود النفع منها على جميع أفراد المجتمع إذا تمخض عنها نفع، ويتحمل جميع أفراد المجتمع الخسارة إذا منيت هذه المشروعات العامة بالخسارة، ومن هنا فإن الهدف المسيطر في المشروعات العامة هو تحقيق الأهداف العامة الاقتصادية وتعظيم المنفعة العامة.

3 – **المشروعات المختلطة أو المشتركة:** وتعود ملكية هذه المشروعات إلى القطاع العام (الدولة) والقطاع الخاص (الأفراد)، فأحيانا كثيرة تكون الاستثمارات المطلوبة كبيرة

الحجم فتقوم الدولة بتوفير حصة من جانبها لتشجع القطاع الخاص للدخول في مثل هذه المشروعات، مثل مشروعات إقامة السكك الحديدية أو استغلال واستصلاح الأراضي الزراعية وغير ذلك من المشروعات التي تتطلب مخاطرة كبيرة وأموالا طائلة[1].

ثانيا – المشروعات الاستثمارية حسب الحجم

ويمكن تقسيمها إلى:

1– المشروعات صغيرة الحجم:

وتتميز بما يلي: لم تعتمد على تكنولوجيا بسيطة؛ تغطي الإنتاج في فترة قصيرة نسبيا؛ لم تحتاج لرأس مال صغير، لذلك فإن طريقة التمويل بسيطة وبالتالي من الممكن أن تمول من صاحب المشروع؛ لا تحاج إلى مستويات عالية من الخبرة؛ مخاطرها صغيرة نسبيا يمكن أن تتواجد في مناطق متعددة.

2– المشروعات كبيرة الحجم:

وتتميز بما يلي:

– تعتمد على تكنولوجيا معقدة؛ (تعطي إنتاج بعد فترة طويلة نسبيا).

– تستلزم رأس مال كبير لذلك فإن طريقة التمويل أكثر تعقيدا.

– لا تتطلب إلى مستويات عالية من الخبرة الإدارية.

– التمركز في مناطق محددة مثل المناطق الصناعية للمدن.

[1] هشام مصطفى محمد سالم الجمل، الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، عدد 31، ص 85.

ثالثا–المشاريع الاستثمارية وفق أثر المشروع على طاقة المنشأة

وينقسم إلى[1]:

1– مشاريع استثمارية جديدة: في حالة الرغبة في ممارسة نشاط استثماري جديد، أو رغبة التغلغل في أسواق جديدة محلية أو أجنبية في ذات النشاط أو الخدمة التي ينتجها المشروع القائم.

2– مشاريع التوسع الاستثماري: هي امتداد صناعي أو خدمي للمنشأة القائمة كإضافة مصنع ينتج نفس المنتج التي تنتجه المصانع القائمة للمستثمر.

3– مشاريع الإحلال الرأسمالي: كما في حالة إحلال الات في مصنع بالات أخرى جديدة تفوقها تكنولوجيا أو اقتصاديا أو إحلال آلات حالية أصابها القدم بالات أخرى من نفس النوع ذات كفاءة تشغيلية جيدة.

4– مشاريع التطور التكنولوجي وتحسين اقتصاديات التشغيل: مثل مشاريع إحلال الطرق الآلية أو أنظمة التحكم الميكانيكية والالكترونية محل الطرق اليدوية للإنتاج والمستخدمة في منشأة ما قائمة.

رابعا – المشاريع الاستثمارية من الناحية التبادلية يمكن تقسيمها إلى ما يلي[2]:

1 – المشاريع المانعة بالتداخل: وهي تلك المشاريع التي تتنافس على قدر محدد من الموارد ويؤدي اختيار أحدها إلى رفض المشروع الآخر بالضرورة وهي مشاريع متنافية.

2– المشاريع المستقلة: وهي تلك التي لا يمنع إقامة أحدها وإقامة الأخر إذا توفرت الموارد المطلوبة فهي إذن مشاريع غير بديلة ولا يوجد أي ارتباط بينها.

[1] أحمد رجب عبد العال كتاب مبادئ المحاسبة، بيروت العربية، مركز الكتب الثقافية، 1983م، ص29.

[2] سعاد دولي (2006–2007)، ترشيد قرارات الاستثمار في مشاريع التنمية السياحية للجنوب الغربي–دراسة حالة ولاية بشار .جامعة بشار، ص18.

3- المشاريع المتداخلة أو المتكاملة: هي تلك المشاريع التي يلزم إقامة أحدها بإقامة الآخر. خامسا – المشاريع الاستثمارية حسب النشاط القائم ويمكن إدراجها كالآتي:

1- **مشروعات زراعية:** وهي التي يرتكز نشاطها في المجال الزراعي، من حيث المنشآت والتجهيزات والمنتج المنتفع منه.

2- مشروع صناعي: تنتج السلع والمواد الصناعية على اختلاف أنواعها ومنتجاتها قد تكون موجهة للاستهلاك المباشر أو سلع وسيطة لصناعات أخرى.

3- المشروعات الخدمية: تتعدد مجالات هذه المشروعات مثل الصحة، التعليم، السياحة، الاتصالات التسويق والخدمات المصرفية...الخ.

المطلب الثاني: مراحل المشروع الاستثماري

إن تطور أي مشروع يبدأ أولا بفكرته وينتهي بتنفيذ هذه الفكرة وتشغيله، وتعتبر المراحل حلقات متصلة للوصول إلى الهدف النهائي وهو تنفيذ المشروع ولذلك يمر المشروع بثلاث مراحل أساسية هي مرحلة ما قبل المشروع الاستثماري، مرحلة الاستثمار ومرحلة الاستغلال.

أولا-مرحلة ما قبل الاستثمار : يتم في هذه المرحلة اكتشاف الفرصة الاستثمارية في مجال معين وسرعان ما تتحول إلى فكرة أو مقترح استثماري.

1- الفكرة الأولية: الغرض منها هو البحث وفرز الاستثمار، البحث عن الأفكار ذات الأولوية اللازمة لتنمية المؤسسة والأبعاد المطروحة لتغطية أفكار المشروع الموارد الطبيعية، توفير عوامل الإنتاج وعدة عوامل أخرى[1].

2- الإعداد والتحليل: بعد التعرف على فكرة المشروع يأتي تقويم هذه الفكرة بالشكل الذي يدفع المستثمرين للاهتمام بها، نعني بتلك صياغة الفكرة ووضعها ضمن مجموعة من المؤشرات والبيانات العامة اللازمة والكافية لجذب الممولين والمستثمرين إليها ودفعهم للتفكير فيها، وفي هذه المرحلة يتم تحليل وإعداد فكرة المشروع وذلك من خلال دراسة الجدوى التمهيدية ثم التفصيلية للمشروع. حيث تتضمن هذه المرحلة حصر المعلومات والبيانات الخاصة بقرار قابلية المشروع للإنجاز حسب الاهتمامات التالية:

- الاهتمامات المالية الخاصة بأهداف المؤسسة؛

- الاهتمامات الاقتصادية الخاصة بتقييم مزايا المشروع من الأهداف الوطنية؛ وتتضمن هذه المرحلة جمع المعلومات واعداد البيانات والتحاليل الخاصة بالعناصر الأساسية التي يبني عليها المشروع الاستثماري وهي:

- حصر الأهداف الداعية لإنشاء المشروع.

- حصر الأطراف المعنية لحياة المشروع من المنتجين والمستهلكين.

كما تتضمن تحليل العلاقة السوق بالمجتمع والمتمثل في تقييم الطلب الحالي والمستقبلي على منتجات المشروع في الداخل والخارج، وذلك بحصر المعلومات على

[1] عادل العنزي. (2005-2006)، دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية. جامعة الجزائر: غير منشورة.

النوعيات الموجودة من المواد المستعملة وكيفية استعمالها والأسعار والكميات والطلب المنتظر كما تتضمن دراسة تقنية للمشروع وتحتوي على ما يلي:

- موقع المشروع بتحديد الظروف الطبيعية.

- تكنولوجيا الإنتاج المتضمنة في مجمل التجهيزات الرامية للحصول على الطاقة المنتجة.

كما تتضمن هذه المرحلة التقييم المالي للمشروع، وهي تتم بإعداد البيانات الخاصة بالإيرادات والنفقات والتمويل وقياس ربحية المشروع بالمعايير المختارة، والتي تناسب دالة المنفعة للمستثمرين.

والتقييم الاقتصادي للمشروع، وهو يهتم بمدى ونوعية تأثير المشروع على أهداف الدولة بعيدة المدى والمتوسطة[1].

ثانيا- مرحلة الاستثمار

وتعد هذه المرحلة بمرحلة التخطيط حيث يتم وضع الخطط الكفيلة من أجل تحقيق أهداف المشروع، ويتم من خلالها توزيع وتسوية الموارد اللازمة للمشروع ووضع موازنة لهذا الأخير وكذلك وضع جدولة نشاطات وأعمال المشروع.

وتعرف هذه المرحلة على أنها مرحلة أولية، ممتدة على طول مرحلة الاستثمار وله أهمية بالغة خاصة عند بلوغ الاستثمار مستوى متقدم من الانجاز .

[1] عبد العزيز مصطفى عبد الكريم. (2004)، دراسة الجدوى و تقديم المشروعات. الاردن: دار و مكتبة الحامد، ص35.

ويتم في هذه المرحلة تشييد وإنشاء الوحدات الإنتاجية وتركيب الآلات وتبعا لذلك يمكن تقسيم مرحلة الاستثمار المشروع إلى عدد من الخطوات:

- إعداد المشروع والتصميمات الهندسية.

- مرحلة المفاوضات والتعاقد فيما يخص الالتزامات القانونية (المؤسسات المالية والمستشارين، الفنيين الموردين...).

- مرحلة الإنشاء أي تنفيذ الفعلي لتصميم المشروع؛ , بدء التجارب كتمهيد لتنفيذ المشروع.

ثالثا - مرحلة الاستغلال : (التنفيذ) وتتضمن تحديد مراحل التنفيذ وتوقيتها والإشراف وتسجيل ما تم تنفيذه وأثبتت التجارب أنه إذا كان التنفيذ سيئا فإنه يؤدي إلى فشل المشروع رغم ثبوت جدواه قبل التنفيذ وتشمل أيضا هذه المرحلة التقييم المالي والتجاري والاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمشروع بعد التنفيذ مباشرة ويختلف التقييم بعد التنفيذ عن التقييم بعد التنفيذ رغم أن المقاييس المستخدمة واحدة بعد التنفيذ تستخدم القيم الفعلية بينما قبل التنفيذ تستخدم القيم المقدرة، وبهذا نتعرف على مواطن الضعف أو أسباب المشاكل التي واجهت المشروع ودفع على حلها والاستفادة منها في تحسين حال المشروع[1].

[1] معروف هويشار. (2004)، دراسات الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات (الإصدار الطبعة الاولى). عمان: دار صفاء للنشر، ص22.

المطلب الثالث: تقييم جدوى المشروع الاستثماري

لكي تتمكن الإدارة من اتخاذ قرار قبول أو رفض المشروع الاستثماري، يتطلب أمرا ضروريا وهو تقييم جدوى المشروع الاستثماري وتحديد مدى مساهمة في تحقيق أهداف المؤسسة.

الفرع الأول: تعريف تقييم جدوى المشروع الاستثماري

وتعرف هذه العملية على أنها عبارة عن وضع المعايير اللازمة التي يمكن من خلالها التوصل إلى اختيار البديل أو المشروع المناسب من بين عدة بدائل مقترحة، الذي يضمن تحقيق الأهداف المحددة إلى أسس علمية.

ويمكن القول بأن جوهر عملية التقييم تتمثل في المقارنة والمفاضلة يتمثل أهمها فيما يلي:

– المفاضلة بين توسيع المشاريع القائمة أو إقامة مشاريع جديدة؛ المفاضلة بين إنتاج أنواع معينة من السلع.

– المفاضلة بين أساليب الإنتاج وصولا إلى اختيار الأسلوب المناسب؛ المفاضلة بين المشاريع استنادا إلى الأهداف المحددة لكل مشروع.

– المفاضلة بين المواقع البديلة للمشروع المقترح؛ المفاضلة بين الأحجام المختلفة للمشروع المقترح.

– المفاضلة بين البدائل التكنولوجية...

الفرع الثاني: أنواع التقييم للمشروع الاستثماري

يشتمل تقييم جدوى المشاريع الاستثمارية عادة على الأقسام التالية[1]:

أولا–دراسة السوق (تقييم السوق) وتعني دراسة الاحتياجات للخدمات التي سيقدمها المشروع من أجل الوصول إلى أفضل المعلومات التقديرية على الطلب المتوقع في السوق المستهدفة والمعلومات المطلوبة لا تختصر في الكم وحسب بل يجب أن تتعرض إلى بنية الطلب التحصيلية وإلى التوزيع الجغرافي للطلب، والتكلفة أيضا ومن جانب آخر تجيب دراسة العرض على الكم والكيف والتكلفة أيضا، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تقييم معلومات عن المؤسسات المحلية والأجنبية المزودة للخدمات في السوق المستهدفة وايراد معلومات عن وضع المنافسة في السوق التي ترغب المؤسسة في دخوله، وإن دراسة أو تقييم السوق يجب أن تجيب على السؤال التالي: هل هناك طلب كاف على خدمات المؤسسة وما هو حجم هذا الطلب وما هي بنيته، وما هي المخاطر المتعلقة بتقديم هذا النوع من الخدمات مع إيراد توقعات عن تغير الطلب كما وكيفا من خلال الفترة الزمنية القادمة.

ثانيا – الدراسة الفنية التقييم الفني): لا تقتصر دراسة السوق على تحديد وجود أو عدم وجود طلب خدمات المشروع المستهدف، بل تساعد في تحديد الحجم الأمثل والمكان الأفضل لإقامة المشروع.

[1] كاظم العيساوي. (2001)، دراسات الجدوى الاقتصادية و تقييم المشاريع. الاردن: دار المناهج للنشر و التوزيع، ص54.

وفي ضوء ذلك يجري إعداد الدراسة الفنية التي تشتمل على البنود التالية: « البنية التحتية: الأرض، المياه، الكهرباء، الاتصالات، الملاعب، الحدائق، الجامعات وما شابه؛ < الأبنية والإنشاءات بكافة مراحلها؛ (التجهيزات المكتبية والأثاث والديكور...الخ)؟

الكادر البشري المطلوب للمشروع؛

الأنظمة واللوائح المطلوبة لتنظيم وتشغيل المؤسسة؛

ثالثا– الدراسة الاقتصادية

هي معرفة جدوى المشروع من وجهة نظر الاقتصاد الوطني وذلك من خلال الاهتمام بما يلي[1]:

1– أثر المشروع على الدخل القومي، القيمة المضافة؛

2– أثر المشروع على التوظيف؛

3– أثر المشروع على مستوى الأجور؛

4– أثر المشروع على ميزان المدفوعات؛

رابعا الدراسة المالية التقييم المالي)

إضافة إلى المفاضلة الاقتصادية والفنية ودراسة السوق للمشروعات فإنه لابد من إعطاء أهمية كبيرة للمفاضلة المالية، وهذا النوع من المفاضلة يتعلق باحتساب التكاليف

[1] مصطفى أ بو بكر ، فهمي معالي. (2000)، دليل إعداد دراسات جدوى المشاريع و تحقيق فعالية قرارات الاستثمار. مصر: الدار الجامعية، ص22.

والإيرادات والأرباح والعوائد الصافية للأموال المستثمرة من خلال مختلف المؤشرات: فترة الاسترداد ومعدل العائد وصافي القيمة الحالية...الخ.

1- أساليب تقييم المشاريع والمفاضلة بينها في ظل التأكد النسبي

حيث توجد مجموعتان للتقييم المالي للمشروعات الاستثمارية، ويمكن تقسيم هذه الأساليب إلى مجموعتين الأولى تتجاهل القيمة الزمنية للنقود، وتتضمن فترة الاسترداد ومعدل العائد على الاستثمار والثانية تراعي القيمة الزمنية للنقود وتتضمن صافي القيمة الحالية ومعدل العائد الداخلي ودليل الربحية المخصوم[1].

2-أساليب تقييم المشاريع والمفاضلة بينها في ظل المخاطرة وعدم التأكد

وتوجد عدة مؤشرات منها معيار التباين والانحراف المعياري، ومعامل الاختلاف، وأسلوب شجرة القرار وأسلوب تحليل الحساسية وما يعرف بأسلوب مونت كارلو للمحكات.

[1] مؤيد الفضل ، محمودي العبيدي. (2005)، إدارة المشاريع (منهج كمي) (الإصدار الطبعة الاولى). عمان: الوارق للنشر و التوزيع، ص32.

الفصل الثاني

المشروعات الفلاحية وآليات تمويلها في الجزائر

تمهيد:

تعتبر المشاريع الفلاحية في الجزائر احد المكونات الرئيسية التي تدفع بوتيرة التنمية الاقتصادية باعتباره الدافع الأساسي للنمو من خلال زيادة الدخل القومي والفردي والناتج القومي وما يحققه من مناصب شغل، وكذا تنمية الثروات المتاحة من اجل إشباع الحاجات المختلفة ومواكبة العصر لما جاء معه من تقدم وتطور تكنولوجي، كونه الآلية الفعالة في تقدم اقتصاد البلد، لذا سنتجه للتكلم عن المشروعات الفلاحية في المبحث الأول.

المبحث الاول: عموميات حول المشروعات الفلاحية في الجزائر.

يقصد بالمشروعات الفلاحية تلك المجهودات السياسية المنتهجة من طرف الدولة على القطاع الفلاحي الذي يعتبر من اهم الركائز في القطاعات الفعالة في تحقيق التنمية المحلية للبلاد، وذلك باعتمادها على عدة مخططات تنموية سعيا منها في تطوير القطاعات الفلاحية كما انها وضعت استراتيجيات و طرق دعم مختلفة من موارد مالية وبشرية معينة لإنشاء طاقة إنتاجية اكبر، أو استكمال طاقة إنتاجية قائمة، أو تجدد طاقة إنتاجية حالية، وذلك لتحقيق منافع مستقبلية سواء كانت على مستوى المستثمر الخاص، أو على مستوى المجتمع ككل وهذا من خلال تغطية الاحتياجات الغذائية للسكان[1].

[1] بوهلال محمد، دعم المشروعات الفلاحية وأثرها على التنمية المحلية في الجزائر -ولاية تبسة أنموذجا- اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تمويل التنمية، جامعة العربي التبسي ، 2021، ص 122.

المطلب الاول: ماهية المشروعات الفلاحية في الجزائر.

1- تعريف المشاريع الفلاحية:

تعرف المشاريع الفلاحية في الجزائر على انها دمج للعوامل الإنتاجية المتوفرة في الفلاحة(الأراضي، العمال، رؤوس الاموال) واستغلالها قصد النهوض بالقطاع الفلاحي وهذا لتغطية حاجات المستهلكين و الحصول على أفضل النتائج.

كما تعني المشروعات الفلاحية تسخير كل العوامل اللازمة من رؤوس اموال و جهد ووقت ، لأجل تراكم الأصول اورؤوس الاموال التي تسمح بزيادة الدخل و الإنتاجية في المستقبل.

يلخص مفهوم الاستثمار الفلاحي على أنه الجهد المبذول في خدمة الأرض و تربية الحيوانات من خلال تجسيد مشاريع بالاعتماد على تكنولوجيات جديدة للإنتاج من أجل رفع المنتوجات كما و نوعا.

2- متطلبات المشروعات الفلاحية.

للمشروعات الفلاحية عدة متطلبات نذكر منها ما يلي:

- التوسع في زراعة اكبر المساحات الممكنة من خلال استصلاحها.

- استغلال الموارد المائية المتوفرة من سدود وابار والعمل على زيادتها و تطويرها.

- النهوض بالمشروعات الفلاحية بالاعتماد على البحث العلمي في المجالات الفلاحية.

- العمل على تشجيع سكان الارياف على خدمة الفلاحة وبالتالي محاربة ظاهرة النزوح الريفي.

– تنويع المنتوجات الفلاحية من نباتية وحيوانية لتحقيق جملة من الاهداف اهمها:

أ– توفير مناصب عمل جديدة.
ب– تحقيق الاكتفاء الذاتي.
ج– تحقيق الاستقلالية السياسية والاقتصادية للدولة.
د– الوصول الى اكبر ربحية ممكنة في هذا المجال لاستقطاب اكبر عدد ممكن من رؤوس الاموال.
– الموازنة بين العرض و الطلب للمنتوجات الفلاحية.

المطلب الثاني: خصائص المشروعات الفلاحية في الجزائر.

تمتاز المشروعات الفلاحية في الجزائر بعدة خصائص نذكر منها على سبيل المثال:

أولا: دورة مالية

هناك اختلاف بين الدورة المالية في الزراعة مقارنة بالدورة المالية في الصناعة، حيث نلاحظ أن التحقق النقدي المرتبط بالزراعة يكون مرة واحدة وفي حالة بيع المحصول فقط، ويعد عملية غير مستمرة لذلك تكون دورة طويلة نسبيا.

إن توقيت العوائد و الاستثمارات واتاحة الفرصة للاستفادة من السنة المالية تختلف في نظر المحاسبين عنها في السنة المالية في الزراعة وإعداد الميزانيات يخل نوعا ما بعمل المصاريف والبنوك.

ثانيا: صعوبة التمويل الفلاحي

ويرجع هذا الى قلة الضمانات المرتبطة بهذا القطاع مقارنة مع باقي القطاعات الاخرى[1].

[1] بولحبال نادية، أشكال الدعم الفلاحي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2000، ص29.

ثالثا: دورة فلاحية

عادة ما يكون الاستثمار الفلاحي خاضع لدورة فلاحية تستوجب الانتاج في سنة واراحة الارض في السنة الموالية وفي بعض الاحيان تكون أكثر وذلك لأجل عدم انهاكها وتمكينها من استعادة قوتها عن طريق اعادة زراعتها بمنتوج آجر ذو طبيعة انتاجية أخرى[1].

رابعا: التكييف

يعد الاستثمار الفلاحي في الانتاج النباتي أكثر تكيفا من الاستثمار الصناعي وذلك لاختلاف درجة خصوبة الأرض ودرجة قابلية صلاحيتها للري.

خامسا: المخاطرة

ان ارتباط الانتاج الفلاحي بالعديد من العمليات البيولوجية شديدة التأثر بالعوامل

الطبيعية تجعل منها محاطة بحلات عدم التأكد ما يثير مخاوف العديد من المستثمرين من عدم إمكانية الحصول على عوائد مقنعة.

سادسا: ضخامة رأس المال الثابت والمنقول

إن رأس مال المستثمر في الانتاج الفلاحي يعد في قيمة الأرض بحد ذاتها وما تحتويه على المنشآت القائمة عليها، بالإضافة الى الاصول الرأسمالية المتمثلة في العتاد الفلاحي، والاصول الرأسمالية المتداولة واللازمة للإنفاق على ما تحتويه الخدمات الفلاحية.

[1] العرجاني محمد، قدور فلاق حمزة، دور الاستثمار الفلاحي في دفع التنمية المحلية، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة عين الدفلى، 2019، ص9.

المطلب الثالث: أهمية واهداف المشروعات الفلاحية في الجزائر.

أولا :أهمية المشاريع الفلاحية

تعتبر المشروعات الفلاحية اللبنة الاساسية للاقتصاد الوطني لما لها من دور هام في النشاط الاقتصادي، حيث تساهم فيه كما يلي[1]:

- ✓ مساهمة المشروعات الفلاحية في تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي، حيت يمكن تعريف الأمن الغذائي على أنه <<قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين في المدى البعيد والقريب كما ونوعا، وبالأسعار التي تتناسب مع دخولهم >> أما الاكتفاء الذاتي فهو يعني سد الحاجات الغذائية عن طريق إنتاجها محليا.
- ✓ المساهمة المشروعات الفلاحية في سياسة التشغيل بنسبة كبيرة في مناصب الشغل للمحافظة على التوازن الاقتصادي والسياسي العام.
- ✓ المساهمة المشروعات الفلاحية في الناتج الداخلي الخام.
- ✓ المساهمة المشروعات الفلاحية في ترقية الصادرات.

كما تساهم ايضا في رفع مستوى المنافسة التي تدفع الى الابداع و الابتكار و تقديم أفضل النتائج للمستفيدين[2].

[1] حنان علوي، دور البنوك التجارية في تمويل وتوجيه استثمارات القطاع الفلاحي في الجزائر، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – بسكرة2012 /2019 – مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي بنكي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2020، ص 32.

[2] معوش إيمان، بورحلة نسيمة، واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الج ازئر، د راسة حالة تمويل مشروع استثماري من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعين بسلم، مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2015.2014

ثانيا :أهداف المشروعات الفلاحية في الجزائر.

تعتبر أهداف المشروعات الفلاحية كثيرة ومتعددة بحيث يمكن تحقيق أهداف كلية أو جزئية من خلالها ومن بين أهم الأهداف التي تحققها المشروعات الفلاحية ما يلي[1]:

- تنويع و توفير المواد الأولية للصناعة الغذائية
- تكوين التغذية وتحسين مستوياتها.
- تنمية المناطق الريفية وتحسين المستوى المعيشي للفلاحين.
- زيادة السلع الضرورية في الاسواق والتدفقات النقدية وتطوير الاسواق ويمكن تجزئة الاهداف العامة الى ما يلي:
- زيادة الانتاج وتنويعه وتحسينه.
- المحافظة على الأراضي الفلاحية وتطويرها.
- سوق العمل استقطاب جميع الفئات لسوق العمل ومحاربة النزوح الريفي.

[1] حنان علوي، المرجع نفسه، ص33.

المبحث الثاني: آليات تمويل المشروعات الفلاحية في الجزائر.

يعد القطاع الفلاحي من بين اهم القطاعات المساهمة في النهوض باقتصاد الدول لهذا يحتاج إلى تمويلات سواء كانت تمويلات ذاتيا أو تمويلات خارجي عن طريق القروض البنكية، وهذا سعيا في تحقيق التنمية الفلاحية والتي من أولوياتها تحقيق الاكتفاء الذاتي،

حيث استفاد القطاع الفلاحي منذ سنة 2000 بمخطط تمويل(المخطط الوطني للتنمية الفلاحية) (PNDA)، الذي يعتبر الية من الاليات التي يسعى لإعادة تأهيل المشروعات الفلاحية ومجابهة التحديات الاقتصادية العالمية.

المطلب الاول: ماهية تمويل المشروعات الفلاحية في الجزائر.

هو تيسير وتوفير الأموال اللازمة لتطوير القطاع الفلاحي و تحسين دخل المزارعين وتحسين ظروف حياتهم المعيشية[1].

التمويل الفلاحي هو استفادة الفلاحين من فرصة استغلال أراضيهم بالاعتماد على عدة تمويلات مختلفة قصد الاستثمار وهي انواع نذكر منها ما يلي :

1.التمويل الذاتي:

هذا النوع من التمويل يعتمد على الموارد الذاتية المتاحة أي إمكانية تمويل نشاط

معين انطلاقا من الموارد الداخلية دون التوجه أو اللجوء إلى مصادر خارجية وهو دليل على قدرة المستثمر في حالة صعوبة المصادر الأخرى و تعذرها على تمويله.

[1] شويخي هناء ، آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة تحليلية وتقيمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود مالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2013 / 2012 ، ص23 .

المطلب الثاني: مصادر ومؤسسات تمويل المشروعات الفلاحية في الجزائر.

تعد المشاريع الفلاحية من أهم العناصر المؤثرة في اقتصاديات الدول، حيث تعتمد على العديد من المصادر التي تجعل نها ذات قابلية للاستغلال وفي هذا الصدد نتطرق الى ما يلي:

أولا: تمويل القطاع الفلاحي في إطار البرامج التنموية في الفترة ما بين 2001-2014:

خلال هذه الفترة ركزت البرامج التنموية على أهم المعطيات لأجل توفير المعيشة الحسنة للسكان و توفير مناصب الشغل وكذا الاستقرار في النشاطات الاقتصادية و تحقيق التوازن الجهوي ولأجل ذلك وفرت أموال كبيرة وسنتطرق من خلالها الى ما يلي:

1- تمويل القطاع الفلاحي في إطار برنامج الانتعاش الاقتصادي

يعد الانعاش الاقتصادي في ميدان الفلاحة والمبرمج من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA حيث تهدف الدولة من خلاله الى تحقيق النمو في القطاع الفلاحي وكذا توفير العوامل المساعدة لهذا النمو.

وقد استفاد القطاع الفلاحي على شكل إعانة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية غلاف مالي قدر بـــ 55,89 مليار دج، وزع على ثلاث صناديق مكلفة بتمويل مشاريع الدعم المسجلة بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية؛ وقد تمت عملية التمويل عن طريق المؤسسات التالية[1]:

- صندوق الضبط والتنمية الفلاحية FRNDA .

هذا المخطط الوطني للتنمية الفلاحية يتضمن عدة برامج وهي ممولة بنسبة 100% من طرف الدولة ويتم تحقيقها من قبل هيئات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، حيث تجسد هذه

[1] معوش إيمان، بورحلة نسيمة، ص ص83،85.

البرامج على أرض الواقع من طرف الفلاحين ومستغلي الاراضي الفلاحية و يرتكز هذا من خلال الدعم المالي المقدم من خلال الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية الممول من طرف الدولة و تم إنشاءه من خلال إنشاء الحساب الخاص رقم302 – 067 بموجب المرسوم التنفيذي[1] رقم 118/2000 المؤرخ في 30 ماي 2000 والمحدد لكيفية عمل الحساب الخاص، وكذا التعليمة الوزارية المشتركة رقم 586 المؤرخة في 25 جوان 2000 المحددة لمدونة الموارد والنفقات الخاصة بالحساب 067/302 بعنوان " الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية " و من خلاله يتم تقديم مساعدات مالية للفلاحين وذلك لأجل إنشاء وتطوير مستثمراتهم في القطاع الفلاحي، ويتحصل أي مشروع فلاحي على هذا الدعم المقدم من طرف الصندوق يجب أن تتوفر فيه ثلاث شروط هامة:

- المردودية الاقتصادية للمشروع.
- تحقيق أهداف اجتماعية.
- الاستمرارية.

ولا يتم تقديم الدعم المالي مباشرة للفلاح ولكن يتم ذلك عن طريق الهيئات المالية المتخصصة

(بنك الفلاحة والتنمية الريفية) التي تقوم بدفع الأموال إلى الموردين ومقدمي الخدمات الذين قاموا بتوفير التجهيزات والمواد للفلاحين أو أدوات أو خدمات معينة للفلاحين (حرث، زرع .....) وذلك بعد تقديم الوثائق المثبتة لأداء الخدمة.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 118–2000، المتعلق بالصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، العدد 15 ، الصادر بتاريخ 30 ماي. 2000 .

– **صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز :** أنشئ بمقتضى القانون[1] 02–11 المؤرخ في 20 شوال 1423 الموافق لـــ 24 –12– 2002 المتضمن قانون المالية لسنة 2003 ليحل محل الصندوق الخاص باستصلاح الاراضي عن طريق الامتياز، يستفيد من هذا الصندوق الفاعلين الاقتصاديين وكذا الأفراد أو الجماعات الذين يتحصلون على مشاريع تساهم بعث حيوية النشاطات الفلاحية .

– **الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي :** وتتمثل مهام هذا الصندوق في توفير التسهيلات للفلاحين المستفيدين من المخطط الوطني للتنمية الريفية، والمتمثلة في القروض التي تمنح من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية، وكذا الممنوحة من طرفه من جهة والتأمين الاقتصادي والفلاحي من جهة أخرى، ومن أجل تثمين الدور الذي يلعبه هذا الصندوق في البعد الاقتصادي للعمل الفلاحي والاستثمارات الخاصة به، ولا تعتبر الاموال العمومية لتمويل البرامج الفلاحية الوحيدة وإنما تعتبر كمساهمة من الجهات العمومية لجهود التمويل الذاتي التي يعتمد عليها الفلاحون والمتعاملين الاقتصاديين.

2– تمويل القطاع الفلاحي في ظل البرنامج التكميلي لدعم النمو :

يساهم برنامج دعم النمو الاقتصادي في مجال الفلاحة بأهم الاعمال المتعلقة بتطوير فعاليات وتجسيد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية، كل ذلك لأجل تحقيق تنمية زراعية تأخذ بعين الاعتبار الأسس البيئية والاقتصادية والاجتماعية، كما يدعم الإنتاج الوطني ويوفر العوامل الملائمة لنموه ودفعه للخوض في السوق العالمي بكفاءة آخذة في الاعتبار المتغيرات العالمية حيث قدرت اعتمادات تمويل هذا القطاع بحوالي 300 مليار دج من أجل إنجاز الأعمال التالية[2]:

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 02–11 المتعلق بصندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز ، العدد 86 ، الصادر بتاريخ 24 ديسمبر 2002.

[2] يسمينة زرنوح، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة .الجزائر،2008

- حماية السهوب وتطويرها وكذا تنميتها.

- توسيع المحيط الغابي وكذا حماية الأحواض المنحدرة .

- توسيع وانشاء مستثمرات فلاحية جديدة والتشجيع على الإنتاج إضافة الى تطوير النشاطات الاقتصادية الريفية .

- تطوير المستثمرات الفلاحية .

- حماية تربية المواشي وتطويرها مع انشاء مشاريع جوارية لمحاربة التصحر.

مع العلم أن الحكومة قدمت اقتراح خلال هذه الفترة للعقار الفلاحي وضمن برنامج دعم النمو الاقتصادي قانونا يؤسس لنظام الامتياز بالنسبة للأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدولة، وهذا ما يجعل الصلة متينة بين الارض ومستغليها، مما يؤدي الى حمايتها عن تحويلها عن طابعها الأصلي، وكذا تتيح للفلاح الحصول على قرض لتنمية نشاطه الفلاحي.

ويتلخص عمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية على تطوير بعض الفروع مثل تربية الدواجن والمبدأ بالنسبة لهذه العملية يكمن في مرافقة المذابح من خلال قروض الرفيق وبالتالي بناء نسيج متين في هذا المجال لأجل الاستفادة من قرض من هذا النوع.

3- تمويل القطاع الفلاحي في ظل المخطط الخماسي :

من خلال المخطط الخماسي يتبين أن نصيب الفلاحة من الغلاف المالي المخصص يقدر بـــ1000 مليار دج بنسبة 4,71 % وهي نسبة منخفضة مقارنة بالبرنامج السابق رغم مضاعفة المبلغ المخصص بـــ 2,3 مرة، مما يؤكد مرة أخرى عن عدم انسجام الخطاب الرسمي الجزائري فيما يخص الأمن الغذائي والأغلفة المالية المخصصة للفلاحة، والتي تعكس مدى اهتمامات الدولة بجانب التنمية البشرية كأولية والذي رصد له مبلغ 10122

مليار دج بنسبة 74,71% على حساب القطاعات المنتجة للثروة كالفلاحة، الصناعة والسياحة.

في اطار التجديد الفلاحي والريفي وبدعم مالي من الدولة تم صرف ما يقدر بـــ 200 مليار دينار جزائري سنويا أي 1000 مليار دينار جزائري خلال الفترة الممتدة من 2010م الى غاية 2014م، ويهدف هذا الدعم الى ما يلي:

– التأكيد على الأثر التحفيزي والهام لتسعيرات جمع القمح والشعير والبقول والحليب لفائدة المنتجين.

– اتخاذ ترسانة من التدابير تدعم تنمية النشاطات الزراعية من خلال إعانات مالية تتراوح بين 20% و 30% لأجل اقتناء البذور والأسمدة وتطوير تربية الحيوانات بكل أنواعها وكذا غرس الأشجار واقتناء آلات زراعية وتجهيزات لجمع المنتوج وتحويله .

– يتحمل أعباء القرض الفلاحي الريفي " رفيق " بدون فوائد.

ومنذ سنة 2008 تطور الدعم لصالح المستثمرين ومتعاملي الفروع وسكان الريف كما تنوعت الصناديق لتلبية احتياجات خاصة منها:

– الصندوق الوطني لتنمية الاستثمارات الفلاحية (FNDIA)

– صندوق حماية الصحة الحيوانية وحماية الصحة النباتية(FPZPP)

– الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي (FNRPA)

– صندوق الضمان ضد الكوارث الفلاحية(FGCA)

– صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز (FDRMVTC)

– صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب(FLDDPS)

- الصندوق الخاص لدعم مربي المواشي وصغار الفلاحين (FSAEPA)

- الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية(FNDA)

تستغل هذه الصناديق لتقديم اعانات لبعض المستثمرات المنجزة من طرف المستثمرين وتتمثل الاعانة من 30 % مع التخفيض الى غاية 100% من نسبة الفوائد على القروض كتحفيز على النوعية وتثمينا للمنتجات وأيضا كتخصيص خاص لضبط السوق.

مع المتابعة والتقييم بأنظمة معلوماتية تمكن المتعامل من الاستفادة من مختلف الصناديق عبر الشباك الوحيد الذي تم وضعه بالشراكة مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية، حيث يدرس المشروع الفلاحي على هذا المستوى ثم يحدد نوع القرض الممنوح له (الرفيق، التحدي، الفدرالي، الممون، الايجاري) ونوع الدعم الملائم له، ويمكن تقدير المستوى الحالي للاستثمار في القطاع الفلاحي والريفي انطلاقا من مستويات القرض ودعم المتعاملين، غير أنه إضافة لهذا المستوى من الاستثمار يبقى الاعتماد على التطهير المالي الذي شمل جميع البرامج التي أطلقها القطاع منذ سنة 2000 م، منها مسح الديون البنكية للفلاحين والمقدرة بـــ 41 مليار دج سنة 2009 م.

المطلب الثالث: آليات التمويل البنكي الحديثة للمشروعات الفلاحية في الجزائر.

مع عزم الدولة على توفير التمويلات اللازمة للقطاع الفلاحي، قامت باستحداث صيغ تمويلية جديدة تنعش جميع النشاطات في هذا القطاع ومن بين أهم هذه الصيغ نجد كل من "قرض الرفيق" وهو موجه لتمويل الاستغلال و " قرض التحدي " وهو الموجه لتمويل الاستثمار الفلاحي وأيضا القرض الايجاري في المدى المتوسط والطويل[1].

[1] الواعر لخميسي، البيع بالإيجار كآلية لتمويل القطاع الفلاحي في الج ا زئر دراسة حالة BADR عين مليلة و DSA أم البواقي، مذكرة نيل شهادة ماستر، علوم التسيير تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،2014 – 2015.

أولا: قرض الرفيق:

يمكن تعريفه على أنه قرض الاستغلال(المحصول) مدعم من قبل الدولة لغرض تمويل المستثمرات الفلاحية سواءً كانت فردية، تعاونيات أو مجتمعات اقتصادية.

- **مميزات قرض الرفيق**

هو قرض قصير الأجل مدته من سنة الى سنتين، دون أي فوائد والتي تتحملها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ولا يتحملها الفلاح.

أيضا وهو قرض ممنوح من طرف البنوك التي تملك اتفاقية التمويل مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وهذا شرط يتوفر لدى كل المصارف التجارية.

- **المستفيدين من هذا القرض:**

- الأشخاص المعنويين المدرجين ضمن برنامج التجديد الريفي والفلاحي.
- المشروعات التي تنتج المواد الفلاحية الأكثر استهلاكا.
- وحدات الخدمات الفلاحية.
- كل من له الطبيعة القانونية من الفلاحين والمربيين الذين ينشطون من خلال مستثمرات فردية أو تعاونيات، مجمعات...الخ.

- الأشخاص المعنويين المدرجين ضمن برنامج التجديد الريفي والفلاحي.

- شروط الاستفادة من م ا زيا القرض الرفيق:

- يسدد كل مستفيد مبلغ القرض بعد مهلة سنة، له الحق في الاستفادة من تسديد وزارة الفلاحة والتنمية الريفية للفوائد والاستفادة من قرض آخر من نفس النوع في السنة الموالية.

– كل مستفيد من هذا القرض لا يسدد بعد مهلة سنة واحدة تمدد له المهلة بسنة في حالة تعرضه
لظروف قاهرة، ويفقد حق تسديد الفوائد من طرف وزارة الفلاحة وكذا يفقد حق إمكانية الحصول على قرض آخر.

– البنك الذي يملك اتفاقية يمكنه طلب الاستفادة من دعم المصالح التقنية لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية فيما يخص الدراسة التقنية للمشروعات.

- **المشروعات المستهدفة:**

– الحصول على المواد والمستلزمات الضرورية المتعلقة بنشاط الاستغلال الفلاحي (البذور، المشاتل، الأسمدة والمبيدات ...الخ).

– شراء الأعلاف الحيوانية المخصصة لتربية كل الأنواع الحيوانية .

– اقتناء وسائل السقي ومنتجات الأدوية البيطرية.

– بناء أو إعادة تأهيل البنية التحتية لتربية المواشي (الابقار، الاغنام) والتخزين على مستوى المستثمرات الفلاحية وتركيب البيوت البلاستيكية.

– الاعتماد على قرض الائتمان الفلاحي(المعدات الفلاحية).

– الاستغلال العقلاني و الحسن لنظام الري.

– توفير غرف التبريد للتخزين المنتجات الفلاحية الواسعة الاستهلاك.

- **الضمانات المطلوبة:**

– القيام بتأمين المشروع ككل.

– يتم توقيع الضمان الشخصي مع البنك..

– رهن المعدات المتحصل عليها.

– التوقيع على السندات.

ثانيا: قرض التحدي

تناول هذا الصنف من القروض العديد من النقاط التي سنتطرق اليه كما يا لي:

1- تعريف قرض التحدي

هو قرض استثماري، مدعوم جزئيا من طرف الدولة، يُمنح لإنشاء مستثمرات فلاحية وحيوانية جديدة، أو منشآت قائمة على أراض زراعية غير مستغلة، التابعة للملكية الخاصة أو أملاك للدولة. وكذلك الطاقات الإنتاجية للمنتوجات التي تعاني من قصر في الانتاج وسوء التقييم وكذا تكثيف وتقييم الإنتاج الفلاحي الذي يحتاج إلى دعم وتمويل.

2-خصوصيات قرض التحدي:

تكمن خصوصيات هذا القرض في مواعيد التسديد التي تكون متوسطة المدى إذا وصلت

السبع سنوات، اما طويلة المدى فهيا تصل إلى 15 سنة، فهنا بإمكان مدير البنك حرمان المستفيد من امتيازات القرض المتحصل عليه في حالة تجاوزه لآجال التسديد أي ما فوق 15 سنة، حيث قررت المصالح البنكية أن تكون صيغة هذا قرض دون فوائد خلال الفترة الاولى منه اي ثلاث سنوات من عمر المشروع لتحدد النسبة بـــ 1% من العام الرابع وترتفع إلى 3%في العامين السادس والسابع من المهلة المحددة للمشروع.

اما في العام الثامن فإن صاحب المشروع ملزم وكغيره من المستفيدين بتسديد الفوائد الناتجة عن القرض هذا كونه تجاوز آجال الدفع حيث قدرت نسبتها بـــ 5,25% خارج الدعم الفلاحي، كما أن كل مستفيد من القرض يسدد الديون المترتبة عليه سيتمكن من الاستفادة من دعم آخر في إطار سعييه لتوسيع المشروع.

3-المشروعات المؤهلة للاستفادة من قرض التحدي:

نعدد هذه المشروعات المؤهلة للاستفادة من التمويل بصيغة قرض التحدي كما يلي:

-الصرف الصحي والتطهير.

- أعمال التوجيه إزالة الحجارة.

- أشغال تسوية الاراضي وتهيئتها.

- إنجاز الآبار الجديدة وتجنيد معدات الري بأنواعها.

- بناء إنجاز أحواض لتخزين المياه.

- تجهيزوتطوير مضخات المياه.

- تشييد وإنشاء شبكات توزيع المياه.

- هيكلة واعادة تهيئة قنوات الصرف الصحي.

- الإنتاج الحيواني، منتوجات صيدلانية، أشغال التهيئة، إعادة تأهيل الهيئات الموجهة لتغذية المواشي.

- الاستفادة بإقتناء عتاد فلاحي ووسائل النقل الخاصة.

- تحضير وأنشاء منشآت لتخزين و التحويل و التعبئة،

4- الضمانات المطلوبة على قرض التحدي:

للحصول على هذه الصيغة من القروض(قرض التحدي) يجب على المستفيد منها تقديم ضمانات، تتمثل في العناصر الآتية:

- الرهن العقاري سواء كانت ملكية، امتياز، أرض أو عقار.

- الكفالة في حالة وجود تعاونيات أو شركاء...الخ.

- الرهن القانوني للمستثمرة في حالة ملكية خاصة.

- الالتزام والتعهد بالمحافظة على المعدات.

– التعهد بالتوقيع على السندات.

ثالثا :تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية عن طريق القرض الايجاري الفلاحي

هو صيغة من صيغ الدعم التي تقدم للمشروعات الفلاحية ،حيث سنعرضها فيما يا لي:

1– تعريف التمويل الايجاري الفلاحي:

تعرف الوكالة البنكية" بدر "القرض الايجاري على أنه : علاقة مالية وتجارية

بين البنك ومختلف المتعاملين الاقتصاديين، في إطار تأجير او كراء للتجهيزات والمعدات التي تدخل مباشرة في تجسيد المشروعات الاستثمارية كما يعرف أيضا بأنه عقد يربط بين البنك(المُقرض) وطالب القرض(المقترض) من أجل الاستفادة من المعدات والتجهيزات تندرج في تجسيد المشروعات المربحة.

2– المستفيدون من القرض الايجاري:

هذا الدعم المالي المخصص من طرف المصالح البنكية إلى كل المتعاملين الاقتصاديين الذين ينشطون في مختلف الأنشطة والمشروعات الاقتصادية المربحة ويدخل في إطار تحديد سياسة البنك التمويلية.

3–أنواع القرض الايجاري:

ويتخذ هذا النوع من التمويل أشكال وانواع عديدة نذكر منها[1].

أ -**التأجير ثم البيع :** تقوم المؤسسة المؤجرة بتملك الأصل حتى يتم سداد أقساط الإيجار من طرف المستأجر بالكامل والتي بدورها تغطي قيمة الأصل وأتعاب المؤجر.

[1] معراج هواري، حاج سعيد عمر، التمويل التأجيري (المفاهيم والأسس)، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان،2012 .

ب - **التأجير الخدمة (الاستئجار التشغيلي):** ويلتزم من خلاله مالك الأصل بالصيانة وخدمات الأصل المؤجر، ويكون لفترة قصيرة نسبيا عادة اقل من الحياة الإنتاجية للأصول، كما تشمل عقود الاستئجار التشغيلي عادة ما يمكن توقيف عملية الاستئجار قبل انتهاء المدة المتفق عليها.

ت -**التأجير التمويلي :** هو الاستئجار الذي لا يلتزم مالك الأصل بخدمات الصيانة ولا يمكن إيقاف عملية استئجاره من قبل المستأجر والذي يستهلك قيمة المعدات المستأجرة بكاملها.

4- الشروط العامة للقرض الايجاري.

من خلال تحديد شروط وكيفيات إيجار العتاد للاستعمال المهني لبنك الفلاحة والتنمية الريفية المؤجر الذي يخضع لنصوص الأمر 96-09 المؤرخ في 10 جانفي 1996 المتعلق بالاعتماد الايجاري يتحديد موضوع العقد.

- التوافق على شروط الإيجار .
- التسديد مسبقا.
- مدة العقد .
- إقتناء وضمان وتسليم واستلام العتاد .
- المبلغ وطريقة دفع بدل الإيجار .
- ملكية العتاد .
- التنازل عن العتاد .
- استغلال وصيانة العتاد.

الفصل الثالث

دراسة حالة

تمويل بنك الفلاحة والتنمية

الريفية BADRE

وكالة تبسة 488

تمهيد:

بعد التطرق في الفصلين السابقين إلى المفاهيم المتعلقة بالتمويل البنكي للمشروعات الفلاحية وكذا أليات تمويلها سيتم من خلال هذا الفصل القيام بدراسة ميدانية لمحاولة توضيح وتحليل أهم الطرق المستعملة لتمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية، من خلال BADR من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

ويتضمن هذا الفصل مبحثين:

المبحث الأول يقدم بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR

والمبحث الثاني يعرض دراسة تحليلية لتمويل بنكي لمشروع فلاحي من طرف CNAC عن طريق بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة 488.

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR

شهد بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" منذ نشأته إلى يومنا هذا جملة من التغيرات في هيكله ومهامه، وذلك في ظل الإصلاحات التي عرفها الجهاز المصرفي، ومن أجل ذلك سوف نتطرق في هذا المبحث إلى المطالب الآتية:

- ماهية بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛
- تعريف وكالة تبسة رقم 488 ومهامها؛
- تطور موارد واستخدامات الوكالة للفترة من2006 – 2010.

المطلب الأول: ماهية بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة تبسة 488

بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنك مساهمة ذات رأس مال قدره33000.000.000د ج الكائن بـــ:17 شارع العقيد عميروش بالجزائر العاصمة.

1. نشأة البنك و مهامه

بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" مؤسسة تنتمي إلى قطاع العمومي أسست سنة 1982 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 82-106للقيام بمهمة تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي؛ في بداية المشوار تكون البنك من 140 وكالة متنازل عليها من طرف البنك الوطني الجزائري"B.N.A" و أصبح يحتضن في يومنا هذا 268 وكالة و 31 مديرية جهوية، يشغل بنك البدر حوالي 7000 عامل ما بين إطار وموظف ونظرا لكثافة شبكته وأهمية تشكيليته صنف بنك البدر من طرف مجلة قاموس البنوك في المركز الأول في ترتيب البنوك الجزائرية ويحتل البنك ذلك المركز 668 في الترتيب العالمي ما بين1100 بنك مصنف، وطبقا للقوانين والإجراءات يتكفل البنك بتطبيق الخطط والبرامج المرتقبة من خلال قيامه بالمهام التالية:

- تطوير الموارد والعمل علىرفعها وتحسين تكاليفها.
- الاستعمال الكلي للإمكانيات التي تمنحها السوق المالية.
- مسايرة التطور الحاصل في عالم النشاط المصرفي وتقنياته.

- عرض منتوجات وخدمات جديدة على المدخرين عن طريق:
  - ✓ تصفية المشاكل المالية.
  - ✓ تطبيق معدلات فائدة بصفة منسجمة مع تكلفة الإيرادات.
  - ✓ أخذ الضمانات الملائمة وتطبيقها ميدانيا.
- وضع سياسة اتصال فعالة لتحقيق الأهداف المسطرة وذلك بـــ:
  - ✓ إستعمال الإعلام الآلي.
  - ✓ تطوير مستوى تكوين هيئة الموظفين وإعطاء الأولوية لحاملي الشهادات.

2. أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تتجلى الضرورة الاقتصادية لإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار تحقيق الأهداف الآتية:

- إعادة تنظيم الجهاز الإنتاجي الفلاحي بتطوير وتعميم استعمال الآلي وتجديد الثورة الفلاحية وعصرنتها.
- اشتراك الزراعة في الإلتزام الوظيفي وتنمية تصنيفها في مجال الإنتاج الوطني.
- توسيع الأراضي الزراعية وتحسين نوعية الخدمات.
- كما يسعى البنك إلى الاقتراب من زبائنه أكثر فأكثر عن طريق فتح وكالات جديدة في المدن الغنية بالموارد وتكوين الموظفين وتقويم سلوكهم كما يقوم بتحديد المحلات والأثاث والتجهيزات.

وللإشارة فإن تحقيق هذه الأهداف لا يكون إلى بـــ:

- رفع الموارد وبأفضل التكاليف.
- التسيير الدقيق للخزينة " بالدينار وبالعملة الصعبة ".
- إرادة واستقرار العنصر البشري، وتحقيق الاختراق والانسجام بين الموظفين.

3. الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية

يتمثل الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية في الشكل التالي:

الشكل رقم "01 ": الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

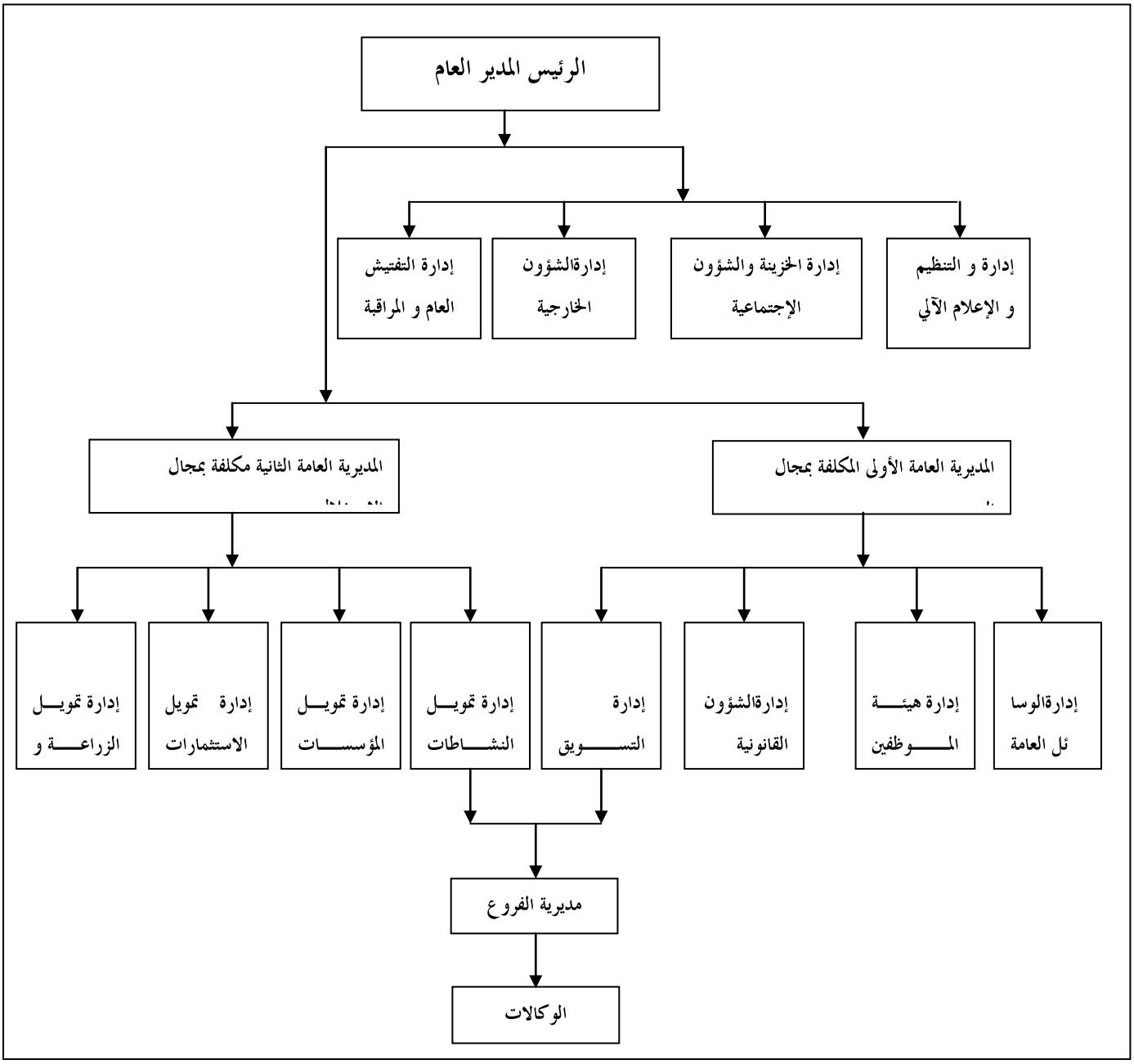

المصدر: وثائق داخلية من وكالة تبسة –488–.

من خلال الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية يتضح أن هناك مستويات وظيفية تبدأ من الرئيس المدير العام كأعلى هيئة في البنك والوصول إلى الوكالات،حيث تلي الرئيس المدير العام مجموعة من الإدارات المهمة كإدارة الشؤون الخارجية وإدارة

الخزينة....الخ، وكذلك مديريتين أحداهما مكلفة بمجال التسيير والأخرى مكلفة بمجال الاستغلال، وتتفرع من كل منهما مجموعة من الإدارات كإدارة الوسائل، إدارة تمويل المؤسسات...الخ، بعد ذلك تأتي مديريات الفروع وأخيرا الوكالات.

المطلب الثاني: تعريف بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة تبسة

نظرا لأهمية البنك تم فتح عدة فروع و مديريات حول التراب الوطني و ذلك لكي يسهل على الزبون التعامل معه من موقع وجوده، ولقد كان له فرع رئيسي في تبسة تحت رقم 488.

1. نشأة وتعريف وكالة تبسة 488

هي وكالة كانت في الماضي تابعة للبنك الوطني الجزائري إلى غاية مارس 1982 حيث تحولت إلى بنك الفلاحة و التنمية الريفية وهذا لتلبية حاجات السكان وخاصة أن الفلاحة هي النشاط الأكثر انتشارا في المنطقة وهي حاليا تتعامل مع 20000 زبون يتكفل بهم الموظفون في الوكالات وعددهم خمسة عشرة موظفا.

2. الهيكل التنظيمي للوكالة

يتمثل الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة 488في الشكل التالي:

الشكل رقم " 02": الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة تبسة رقم 488

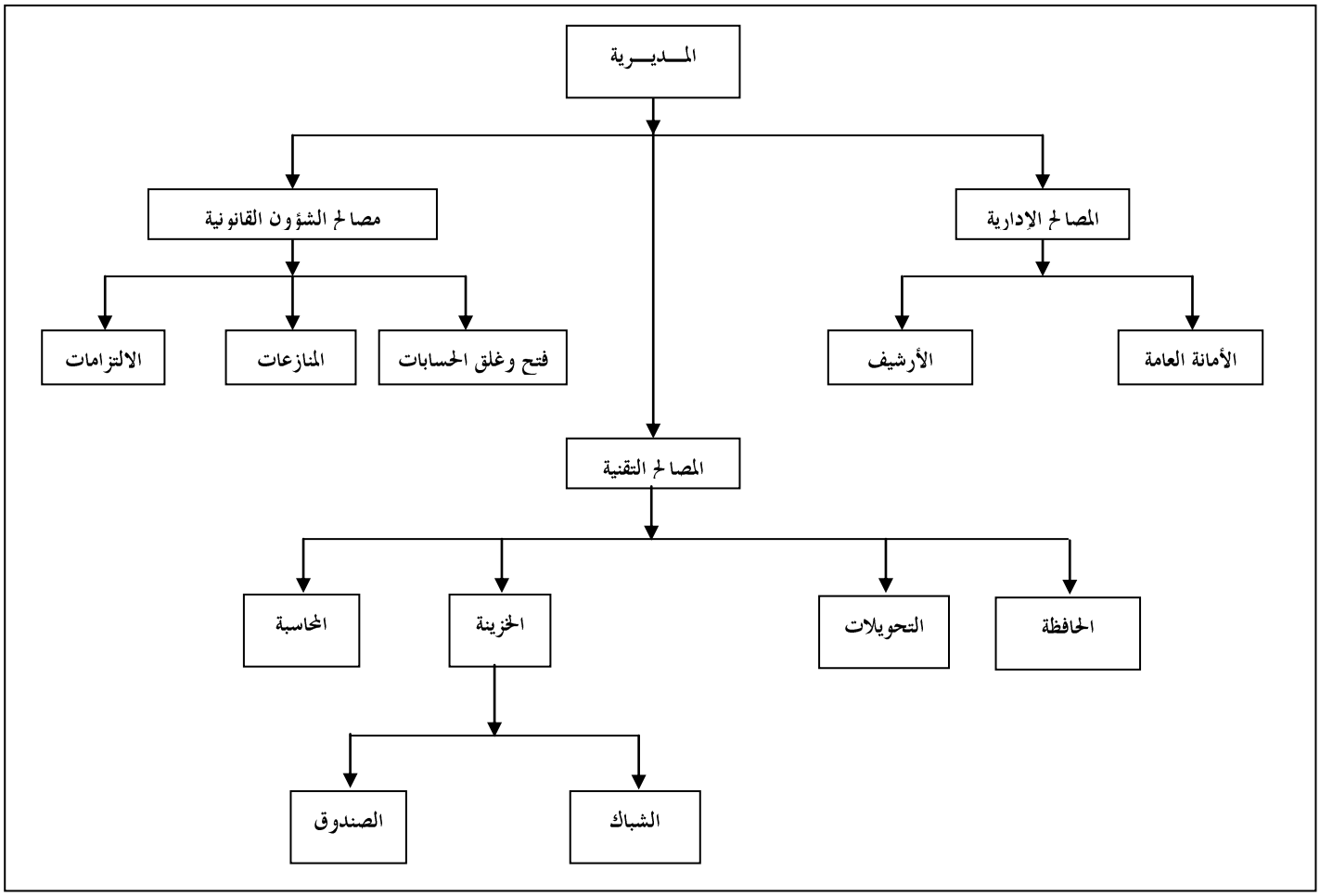

المصدر: وثائق داخلية من وكالة تبسة -488-.

3. مهام الهيكل التنظيمي للوكالة

انطلاقا من الهيكل التنظيمي الموضح في الشكل السابق الخاص بالوكالة -488- نلاحظ أنه ينقسم إلى ثلاث مصالح أساسية:

1.3.مصلحة الشؤون الإدارية: وتضم المدير وهو المسؤول الأول عن السير الحسن للوكالة وكذلك تضم الأمانة العامة وهي التي لها علاقة مباشرة بالمدير حيث تتلقى الأوامر منه، ناهيك عن مصلحة الأرشيف التي تعمل على حفظ المستندات.

2.3.مصلحة الشؤون القانونية: وهي المصلحة التي تهتم بفتح وغلق الحسابات ومتابعة المنازعات في القضاء وتنفيذ الالتزامات التي على عاتق البنك.

3.3.مصلحة الشؤون التقنية: ونجد فيها مصلحة الحافظة ومصلحة التحويلات وكذا مصلحة الخزينة والمحاسبة حيث تعمل مصلحة الحافظة على استلام الشيكات،أما مصلحة التحويلات مهامها إعداد الصكوك المضمونة، بينما مصلحة الخزينة فتضم الشباك الذي تتم فيه عملية السحب أو الإيداع، والصندوق المسؤول على تحويل العملية من صيغة كتابية إلى صيغة نقدية، وأخيرا مصلحة المحاسبة فمن مهامها مراقبة حسابات الزبائن .

4. العمليات التي تؤديها الوكالة

تقوم الوكالة على مستوى ثلاث مصالح أساسية:

1.4.عمليات مصلحة الشؤون التقنية: وتتمثل في مايلي:

1.1.4.الخزينة: وتضم مصلحتين أساسيتين متكاملتين من حيث الأعمال، فأساس عمل مصلحة الشباك هو تسجيل العمليات المالية سواء الدفع أو السحب أو الإيداع، أما مصلحة الصندوق فتقوم بتنفيذ هذه العمليات التي يتم تحويلها من صيغة كتابية إلى صيغة نقدية.

2.1.4.مصلحة الحافظة: هي مصلحة مهمة نظراً لمهامها، ويرتكز دورها الرئيسي في تحصيل الأوراق التجارية (سند لأمر، الشيكات، السفتجة)، والجدير بالذكر أن هذه المصالح تلعب دور الواسطة بين الزبائن والوكالة و الوكالات الأخرى وهذا ما يعرف بعملية La Présentation وهي تعرف على أنها عملية تبادل بين الوكالات على مستوى الصكوك بغية دفعها إلى أصحابها، وتعتمد هذه العملية على ثلاث مراحل:

- استلام صكوك الزبائن.
- التعامل مع الوكالات الأخرى.
- الصكوك غير المدفوعة " حالة استثنائية ".

3.1.4.مصلحة التحويلات: وهي مصلحة مكملة لعمل مصلحة الحافظة، وهذا التطور الذي تقوم به يتلخص في تمويل المبالغ المالية من حساب إلى حساب آخر وكذا إعداد الصكوك المضمونة.

4.1.4.مصلحة المحاسبة: تتجلى المهام المنوطة بهذه المصلحة في:

- المراقبة اليومية وتصنيف الحسابات والتأكد من نوع كل واحد منها.
- ترتيب الإشعارات بالدفع من جهة والسحب من جهة أخرىمع أخذ بعين الاعتبار نوع الحسابات.
- إعداد تقرير مستندي حول اليومية في نسختين.
- المباشرة بترتيب الوثائق المحاسبية ترتيبا للمخطط الوطني الحاسبي الخاص بالقطاع.
- إعداد نموذج يحمل أرصدة الحسابات التي عرفت حركة خلال اليوم.
- وأخيرا توضع الشيكات والوثائق المحاسبية في الحافظات المخصصة لذلك.

2.4.عمليات مصلحة الشؤون الإدارية: وتمثلت في مايلي:

1.2.4.مصلحة المديرية: تعتبر أهم مصلحة بالوكالة، حيث تشرف إشرافا مباشرا على كل المصالح الموجودة بها وهذا ما يجعل مهام المدير على مستوى الوكالة عبر محدودة والتي تتمثل في:

- السهر على تطبيق القوانين واحترام القانون الداخلي للوكالة.
- مراقبة الموظفين وفحص حالتهم الانضباطية.
- التنسيقبين الوكالة والوكالات الأخرى.
- وضع السياسات الخاصة بالعمل داخل الوكالة.

2.2.4.مصلحة الأمانة العامة: وهي الذراع الأيمن للمدير كما أن المستخدم على مستوى هذه المصلحة يعد المساعد الأول للمدير لتأدية وظائفه، وتنحصر وظائفه في:

- استقبالالمكالمات وتنظيم مواعيد المدير.
- تحضير كل الزيارات الخاصة به والقيام باستلام الرسائل والطرود الموجهة إلى الوكالة مع المصادقة عليها.
- الاحتفاظ بالوثائق الهامة.

3.2.4.مصلحة الأرشيف: وهي مصلحة مستقلة بذاتها نظرا للأهمية القصوى التي تكتسبها الوثائق المصرفية والحاجة الماسة للرجوع إليها باستمرار، وتنحصر مهام المكلف بالأرشيف فيما يلي:

- استلام الوثائق وحفظها في حافظات سليمة ومتينة لمنعها من التآكل والتمزيق.
- تدوين كل الوثائق التي تم استلامها مع مسؤولية مستلمها عن الضياع.
- تنظيم الوثائق والاطلاع عليها باستمرار.
- إعلام المدير في حالة وقوع أي ضياع أو سرقة ملف دراسة حالة.

3.4.عمليات مصلحة الشؤون القانونية: وتمثلت في مايلي:

1.3.4.مصلحة فتح وغلق الحسابات: تعتبر هذه المصلحة أول مصلحة يمر عليها الزبون عند تعامله مع الوكالة ذلك أن هذه المصلحة لها دور استقبال الزبائن وتزويدهم بالمعلومات الكافية الخاصة بالوثائق المطلوبة لفتح حساب بالوكالة وكذا بعض المعلومات العامة عن عمل الوكالة، ومن جهة أخرى فان هذه المصلحة تتكفل بمهمة غلق حسابات الزبائن في بعض الحالات المنصوص عليها قانونيا.

2.3.4.مصلحة المنازعات: يمكن اكتشافمهامها الموكلة لها من خلال اسمها ألا وهي دراسة كل المنازعات التي يمكن أن تحدث بين الوكالة وزبائنها، وهناك أربع حالات تلعب فيها هذه المصلحة دور القاضي وهي:

- حالة حجز الحساب " تكون عند تهرب أو رفض الزبون دفع ما علية من ديون ".
- حالة وفاة الزبون " تكون عند وفاة الزبون وتقديم الورثة من أجل الاستفادة مما يملكه الزبون المتوفى ".
- حالة ATD" عندما تكون للزبون ديون بذمته لصالح الإدارة الجبائية ".
- حالة الاعتراض " عند تضييع الزبون أحد صكوكه أو سرقتها منه فالبنك يضمن منع استعمال صكوكه".

3.3.4.مصلحة الالتزامات: وهي أهم المصالح على مستوى الوكالة نظراً للوظائف التي تقوم بها، والالتزام قد يكون من طرف الزبائن مما يعرف بالقرض وقد يكون من طرف الوكالة مما يعرف بالودائع.

المطلب الثالث : أنواع القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة 488 الفترة مابين 2019-2022

أولا : قرض الرفيق:

بغرض تدعيم تجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي وبناءا على التدابير التي أقرها قانون المالية التكميلي لسنة 2008 ،قررت الحكومة دعم إطلاق منتج بنكي جديد يعرف بـــ"القرض الرفيق" في أوت 2008 للتكفل بانشغالات العديد من الفلاحين الذين يشتكون من غياب الدعم بسبب عدم مسايرة البنوك للاستثمارات الفلاحية في الوقت الذي تمّ فيه توكيل منح القرض إلى كل من وهو قرض يمنح للفلاحين والمربين بدون فوائد من طرف البنوك التي وقعت بنك الفلاحة والتنمية الريفية والبنك الوطني الجزائري .اتفاقية مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الجزائرية، وتتكفل الدولة بنسبة الفوائد مثلما نص عليه قانون المالية التكميلي لسنة 2008 .وتتمثل المجالات التي يغطيها قرض الرفيق في ما يلي:

-اقتناء التجهيزات الضرورية لنشاط الاستغلال الفلاحي مثل (البذور، المشاتل، الأسمدة، مواد صحية نباتية).

- اقتناء الأغذية والأعلاف للحيوانات المخصصة للتربية (كل الأنواع) ووسائل السقي ومنتجات الأدوية البيطرية.

- اقتناء المواد الفلاحية لتخزينها ضمن نظام مراقبة المنتجات الفلاحية الواسعة الاستهلاك - .
تقوية قدرات الاستغلال الفلاحي من خلال:

- تحسين نظام الري (تعبئة وكفاءة استخدام المياه).
- اقتناء العتاد الفلاحي في إطار قرض البيع بالإيجار.
- بناء أو إعادة تأهيل البنية التحتية لتربية الحيوانات والتخزين على مستوى المستثمرات الفلاحية.
- بناء وإقامة البيوت البلاستيكية المختلفة .
- تهيئة الإسطبلات والحظائر الحيوانية.

جدول رقم 01 : يمثل السنوات والأرقام والمبالغ الممنوحة بالنسبة لقرض الرفيق

النوع	السنة	العدد	المبلغ
الرفيق	2019	20	3380100
	2020	85	33084130
	2021	135	138324262
	2022	240	174788492

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة

ثانيا: قرض التحدي:

يعتبر من قروض الاستثمار التي جاء في إطار قروض الامتياز وهو عبارة عن قرض موجه للاستثمار في جميع الأنشطة الفلاحية وتطوير المستثمرات، يمنح من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية للفلاح أو المستثمرة الفلاحية لتمويل المشاريع الاستثمارية. وفي ما يخص مدة القرض فإن آجال التسديد قد تكون متوسطة المدى إذ تصل إلى 7 سنوات، وقد

تكون طويلة المدى وتصل إلى غاية 15 سنة، حيث سيكون بإمكان مصالح البنك حرمان المستفيد من القرض من الامتيازات التي تطبعه في حالة تجاوزه لآجال التسديد أي ما فوق الـــ 15 سنة. وإن مجالات منح قرض التحدي متنوعة نذكر منها ما يلي:

-إقتناء معدات الري وإنجاز الآبار، البحث عن مصادر المياه وتحويلها وكيفية تخزينها، تجهيز مضخات المياه الموجهة للاستعمال الفلاحي.

-أشغال التسوية وتهيئة الأراضي والحصول على البذور، النباتات، الأسمدة والمعدات التقنية.

– إقتناء العتاد الفلاحي وتجهيزات تربية الحيوانات.

– إنجاز منشآت للتخزين، التحويل، التعبئة والتغليف.

– إنجاز وإعادة تهيئة قنوات الصرف الصحي[1].

كما توجد تطورات أخرى تمثلت في :

– المشاركة كعضو في النقابة التي أنشأها بورصة الجزائر للقيام بدور وسيط يتمثل في جمع طلبات شراء أسهم مجمع الرويبة لإنتاج المشروبات والعصائر وإرسالها إلى مكتب البورصة في الجزائر العاصمة. وقد فتح مجمع الرويبة لإنتاج المشروبات والعصائر (25 %) من رأسماله للاكتتاب خلال الفترة [07 فيفري 2013 –25 فيفري 2013] وتتكون هذه النقابة من: بنك الفلاحة والتنمية الريفية، البنك الوطني الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية، سوسيتي جنرال الجزائر وبنك باريبا الجزائر.

[1] د. فضيلة بوطورة، د. نوفل سمايلي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد 6

– كشف الرئيس المدير العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية السيد " بوعلام جبار " عن منح 13 ألف قرض فلاحي في سنة 2014 ،مضيفا أن وتيرة طلب القروض في تزايد بين 2000 و3000 ملف جديد، حيث أشار إلى العمل على تسهيل وتخفيف إجراءات منح القروض للفلاحين - .كما أوضح أيضا الرئيس المدير العام لبنك في تصريح للإذاعة الجزائرية، أنه سيتم فتح 50 وكالة من مجموع 125 وكالة تمت برمجتها مع حلول سنة 2015 تم إضافتها إلى 300 وكالة الموزعة عبر الوطن، وهذا لخدمة وكلاء البنك وزبائنه وتلبية طلباتهم خاصة بالنسبة للقروض الفلاحية[1] .

وبناءا على ما سبق فإن البنك يقدم جملة من الخدمات التقليدية والحديثة سواء كانت خدمات ائتمانية أو خدمات غير ائتمانية المتعلقة بتسيير الحسابات والتداولات المالية .

ولقد حددت محاور النشاطات التي يركز عليها البنك تمويله مستقبلا في قائمة جديدة ومنها ما يلي :

– الفلاحة والنشاطات التابعة لها .

– الصيد والتربية المائية والنشاطات التابعة لها.

– صناعة العتاد الفلاحي.

–الصناعات الغذائية الفلاحية.

– تسويق وتوزيع المنتوجات المرتبطة بالنشاطات الاستراتيجية.

[1] د. فضيلة بوطورة، د. نوفل سمايلي ، مرجع سابق.

-تنمية العالم الريفي خاصة: نشاطات الحرفيين الصغار، السكن الريفي، مشاريع الري الصغيرة، صناعة السروج والأدوات الجلدية، صناعة الخشب والمنتوجات الخشبية والفلين والمواد الخيزرانية، وبصفة عامة كل النشاطات التي تساهم في تنمية الريف.

جدول رقم 02 : يمثل السنوات والأرقام والمبالغ الممنوحة بالنسبة لقرض التحدي

المبلغ	العدد	السنة	النوع
369890039	14	2019	التحدي
218139039	12	2020	
222639039	14	2021	
245619039	16	2022	

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة

ثالثا: قرض ليزينغ (leasing)

يعتبر الإيـــجـــار المالي (او الليزينغ) عبارة عن قـــرض بـــيـــع بـــالإيـــجـــار من أجل استئجار الآلات الزراعية و معدات السقي، المصنـــّعة محليا، و التي تدخل بشكل مباشر في مشاريع الاستثمار. كما يعتبر البيع بالإيجار بمثابة قرض مدعوم جزئيا من طرف الدولة

جدول رقم 03 : يمثل السنوات والأرقام والمبالغ الممنوحة بالنسبة لقرض ليزينغ

المبلغ	العدد	السنة	النوع
1169427000	30	2019	ليزينغ
–	00	2020	
805318644	15	2021	
202886868	04	2022	

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة

المبحث الثاني: دراسة حالة لتمويل بنكي لمشروع فلاحي من طرف CNAC عن طريق بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة

المطلب الاول: تعريف الصندوق الوطني للتامين عن البطالة CNAC

هو مؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي تم إنشاءه منذ تاريخ سنة 1994 (تحت وصاية وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي) تعمل على "تخفيف" الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي وفقا لمخطط التعديل الهيكلي ، عرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (ص.و.ت.ب) في مساره عّدة مراحل مخصصّة للتكفل بالمهام الجديدة المخوّلة من طرف السلطات العمومية.

– من مهامه:

– تعويض البطالة

إبتداء من سنة 1994 ، شرع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (ص.و.ت.ب) في تطبيق نظام تعويض البطالة لفائدة العمال الأجراء الذين فقدوا مناصب شغلهم بصفة لا إرادية و لأسباب اقتصادية.

من مهن الصندوق الأولى ، دفع تعويض البطالة الذي استفاد منه لغاية أواخر سنة 2006 :

- اكثر من 189.830 عاملا مسرحًا من مجموع 201.505 مسجّلاً، أي بنسبة استيفاء 94 بالمائة
- يناهز عدد المستفيدين الذين تّم توقيف تعويضاتهم جراء عودتهم إلى العمل بعقود محدّدة المدّة أو بقاءهم بالمؤسّسات المؤهلة للتصفية 5.275 مستفيدًا
- أكبر موجة تسجيل في نظام التأمين عن البطالة تّمت في الفترة الممتدّة بين سنتي 1996 و1999 التي سايرت تنفيذ إجراءات مخطط التعديل الهيكلي ، عند ذاك ، بدء منحنى الانتساب في التقلص

- الإجراءات الاحتياطية

انطلاقا من سنة 1998 إلى غاية سنة 2004 ، قام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (ص و ت ب) بتنفيذ إجراءات احتياطية بإعادة إدماج البطالين المستفيدين عن طريق المرافقة في البحث عن الشغل و المساعدة على العمل الحرّ تحت رعاية مستخدمين تّم توظيفهم و تكوينهم خصيصا ليصبحوا مستشارين– منشطين على مستوى مراكز مزودة بتجهيزات و معّدات مخصصّة لهذا الشأن ، بهذا تمّ تسجيل النتائج الآتية

- اكثر من 11.583 بطّالا تّم تكوينهم من طرف المستشارتين – المنشطين في مجال تقنيات البحث عن الشغل
- اكثر من 2.311 بطالا تمت مرافقتهم في إحداث مؤسّساتهم المصّغرة
- اكثر من 12.780 بطّالا تابعوا منذ سنة 1998 تكوينات لإكتساب معارف جديدة تؤهلهم لإعادة الإدماج في حياتهم المهنية
- منذ سنة 2004 ، و بتقلّص عدد المسجّلين في نظام التأمين عن البطالة ، تّم تسطير التكوين بإعادة التأهيل لصالح البطالين ذوي المشاريع و المؤسّسات المدمجة في إجراءات ترقية التشغيل

دعم إحداث النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين خمسة و ثلاثين (35) و خمسين (50) سنة

في إطار مخطط دعم التنمية الاقتصادية و تطبيق برنامج رئيس الجمهورية، الخاص بمحاربة البطالة و عدم الاستقرار، عكف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، إنطلاقا من سنة 2004 أولويا، على تنفيذ جهاز دعم إحداث النشاط لفائدة البطالين ذوي المشاريع لبالغين ما بين خمسة و ثلاثين (35) و خمسين (50) سنة، لغاية شهر جوان 2010

جهاز دعم إحداث و توسيع النشاطات لصالح البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين ثلاثين (30) و خمسين (50) سنة

إبتداءا من سنة 2010، سمحت الإجراءات الجديدة المتخذة لفائدة الفئة الاجتماعية التي يتراوح عمرها ما بين ثلاثين (30) و خمسين (50) سنة الالتحاق بالجهاز، بمزايا متعددة منها مبلغ الاستثمار الإجمالي الذي أصبح في حدود عشرة (10) ملايين دج بعدما كان لا يتعدى خمسة (05) ملايين دج و كذا إمكانية توسيع إمكانات إنتاج السلع و الخدمات لذوي المشاريع الناشطين.

المطلب الثاني: دراسة تحليلية لقرض التحدي (وكالة تبسة 488)

عند دفع الطلب لأول مرة يتحتم الحضور الشخصي لطالب القرض مع توضيح وشرح للمشروع لأجل الدراية بإمكاني دخول التمويل ضمن برنامج القروض لدى البنك المعنية، وكذلك التأكد إن كان القرض مدعم من الصندوق الوطني للتامين على البطالة، وبذلك يستوجب التوجه أولا الى الوكالة وهذه الاخيرة تقوم بدراسة المشروع وتقدم الوثيقة التي تثبت ذلك، ومن بعد ذلك التوجه الى البنك.

(أنظر الملحق رقم 05)

الفرع الأول: تقديم المشروع

تمثلت هذه الدراسة في إنشاء مشروع جديد مضمونه تربية الأغنام وهذا المشروع مقدم من طرف شخص طبيعي لديه ملكية خاصة (مستثمرة فلاحية خاصة) مضمون هذا المشروع متمثلة في :

الجدول رقم 04: الأصول التي تحتاج التمويل

عدد الوحدات	الأصول
95	أغنام
05	كباش
60	أعلاف

المصدر: من اعداد الطالبان من خلال الوثائق المقدمة من طرف الوكالة

(أنظر الملحق رقم 01-02)

نلاحظ المعطيات المقدمة من خلال الجدول أعلاه تبين أن موضوع المشروع الذي يقوم به المستفيد هو الإنتاج الحيواني وتتمثل هذه الحيوانات في 95 خروف، 05 كباش، أعلاف مخصصة للاستهلاك الحيواني، وهي كلها موجهة للإنتاج الحيواني. وهذا المشروع الخاص بالسيد (G.A) والمتربع على مساحة قدرها 02 هكتار. وقد تمثلت قيمة المشروع بـــ 847.79 493 5 دينار جزائري.

حيث تم تحديد المبلغ الأولي من طرف المستثمر السيد (G.A) وذلك من خلال إجراء دراسة للسوق، وهذا المبلغ الاولي المحدد تم من خلال الفواتير الأولية الممنوحة للمستفيد من قبل الموردين.

الجدول رقم 05: التثمين الأولي للتمويل من طرف الزبون

الاصول	نوع التمويل	عدد الوحدات	سعر الوحدة	المبلغ الاجمالي
الاغنام	قصير المدى	95	43.000.00	4.085.000.00
كباش	//	05	55.000.00	275.000.00
أعلاف	//	60	4.200.00	252.000.00
المجموع الاجمالي للمشروع				4.612.000.00

المصدر: من اعداد الطالبان من خلال الوثائق المقدمة من طرف الوكالة

(أنظر الملحق رقم 01-02)

ويوضح الجدول السابق تثمين المشروع من طرف الزبون وذلك اعتمادا على الميزانيات الأولية المقدمة من طرف الموردين وذلك بإضافة الرسوم.

وقد قدم هذا المشروع لوكالة تبسة (488) بنك الفلاحة والتنمية الريفية لطلب تمويل قدر بقيمة 6715 622.72 دينار جزائري.

الفرع الثاني: منح وتسيير قرض التحدي

كيفية منح قرض التحدي والشروط المتوفرة في طريقة الاستفادة منه من طرف الوكالة التي أجريت بها الدراسة وذلك وفقا لما يلي:

أولا- الملف المطلوب

تختلف الوثائق المطلوبة حسب الوضعية إن كانت قانونية أو مالية أو محاسبية.

1- الوثائق القانونية والإدارية: وتتمثل في:

• طلب خطي ممضي من طرف طالب القرض بعنوان قرض التحدي؛

• نسختان من بطاقة التعريف؛

• نسختان من بطاقة الفلاح؛

• عقد الملكية أو الامتياز نسختان؛

• نسختان من شهادة الميلاد م. 12؛

• شهادة عدم المديونية من CNMA نسختان؛

• شهادة إثبات المشروع؛ نسختان؛

بطاقة بيانية للمستثمرة؛ نسختان؛

• نسختان من تقرير الخبير الذي يتضمن تحديد قيمة الأرض والمؤسسة بشكل عام، من السكن، البئر، مع صور رقمية لإثبات الوجود الواقعي ووجود دفتر عقاري؛

. نسختان من دفتر الشروط؛

• نسختان من الاعتماد الصحي والمرأب، والزريبة؛

• نسختان من شهادة عدم الرهن؛

2- الوثائق المحاسبية والجبائية: بالنسبة لقرض التحدي تتمثل فيما يلي:

يتم منح نسختين من الميزانية التقديرية وهذا بالرجوع الى الفواتير الشكلية التي يقدمها الموردون.

3- الوثائق المالية والتقنية: والمتمثلة فيما يلي:

يتم تسليم نسختين من الدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع: وهي دراسة مفصلة الأبعاد للمشروع من الناحية الاقتصادية أي المساهمة من خلال المنافسة في تحقيق التنمية الاقتصادية .

(أنظر الملحق رقم 04)

ثانيا-دراسة الملف

الخطوات الآتية تكون بعد تقديم ملف القرض من طرف المعني:

1- التدقيق والمراجعة: هذه المرحلة تقوم بها الوكالة البنكية بمجموعة من المراجعات والتدقيقات الأولية ذات الطابع القانوني والمحاسبي، حيث يقوم شخص مكلف بالدراسات بمراجعة كل الوثائق التي يتم تقديمها كالتأكد من العنوان المدون للزبون أو المؤسسة ، وكذا من عقود الملكية أو الإيجار النشاط العميل...الخ،

كما يقوم البنك أيضا بإرسال لجنة تحقيق مكونة من مصلحة القروض لمعاينة مقر المشروع، والاطلاع على المساهمات العينية التي يساهم بها العميل في هذا المشروع، وبعدها تقوم اللجنة بتعيين محضر المعاينة والتوقيع عليه.

2- دراسة الضمانات: هذه المرحلة يقوم بها موظف مصلحة القروض وذلك بدراسة الضمانات الحاضرة والاحتياطية لهذا المستفيد والتأكد من توفر كل ما هو مطلوب.

3- تحويل الملف للمجمع الجهوي للاستغلال: كل ما سبق من اجراءات تتم على مستوى الوكالة و بعد ذلك يحول الملف إلى المجمع الجهوي للاستغلال للدراسة مرة أخرى، وإن كانت هناك موافقة من طرف المجمع الجهوي للاستغلال فإنها تعد موافقة مبدئية.

4- الموافقة البنكية المبدئية: هذه المرحلة يقوم بها الموظف المكلف بمصلحة القروض حيث يدخل هذه الموافقة في برنامج الوكالة من خلال استعمال الحاسب الآلي وفق برنامج خاص بالقروض.

بعد هذا تسلم الوكالة اتفاقية القرض للعميل لتسجيلها في مصلحة الضرائب ومن ثم يكون ملف آخر من طرف الوكالة المتكون في:

- الموافقة البنكية (نسخة)؛
- اتفاقية القرض؛
- السند الأمر؛
- المساهمة الشخصية؛
- الرهن العقاري؛
- الرد السلبي من طرف مركز الأخطار والديون؛
- التعهد بالتأمين؛

5- التحويل للمجمع الجهوي مرة أخرى: ويتم تحويل هذا الملف مرة أخرى إلى المجمع الجهوي للاستغلال للمصلحة القانونية للتأكد من الاحتياطات والضمانات وبعد التحقق يقوم المكلف للمصلحة القانونية بالرد (الموافقة أو الرفض).

حالة الرفض: يتم الرد كتابيا و ممضي من طرف المكلف بالمصلحة القانونية ومدير المجمع الجهوي للاستغلال وكذلك يرفق بتوضيح لما يتوجب تعديله أو النقائص التي يتوجب استكمالها.

حالة الموافقة: يكون الرد كتابيا ممضي من طرف المكلف بالمصلحة القانونية ومدير المجمع الجهوي وذلك لاستكمال إجراءات القرض، وتقوم مصلحة متابعة الأخطار بالرفع عن الاحتياطات الحاصرة ثم تقوم الوكالة باستخراج اتفاقية القرض من خلال نظام بالحاسوب الآلي خاص بالقرض على ستة نسخ.

6- متابعة تحويل الأموال: تتكفل بهذه المرحلة مصلحة القروض حيث يتم تحرير سند الأمر عند كل سحب، هذا السند يكون ممضي من طرف المستفيد، ولا يعتبر مدين وفق القانون الساري المفعول (ويقوم أيضا بالسحب)، كما يتم فتح حساب جاري للمستفيد من القرض لأجل القيام بعمليات الصب الثلاثية المساهمة الشخصية المساهمة البنكية، مساهمة آليات التشغيل.

كما يقوم المكلف بالعملية أو بمصلحة القروض بتنفيذ الأوامر بالدفع التي يقدمها المقترض طبقا للإجراءات السارية المفعول لاسيما عند إحضار أمر الدفع من المورد، أو عن طريق شبكات بنكية (حوالات) ممضية من طرف المكلف بالعملية أو مدير الوكالة.

ثالثا–الدراسة المالية للمشروع من قبل اللجنة: هذه المرحلة والمتمثلة في الدراسة المالية للمشروع الاستثماري تكون موكلة للجنة القروض القروض والخاصة بقرض التحدي وذلك وفقا لما يلي:

1– تقوم اللجنة بتحديد ثمن الفعلي للضمانات الحاصرة (الملموسة) والمتمثلة في هذا المشروع بأرض زراعية قدرت قيمتها ..... دج .

(عدم توفر المعلومات توضح ذلك)

2– **تقديم المستثمرة:** يذكر ضمنها ما يلي:

الوضع القانوني للمستثمرة: خاصة.

مساحة المستثمرة: 02 هكتار.

تخصص المستثمرة: تربية الحيوانات.

موضوع المشروع: إنشاء مشروع جديد.

حظيرة حيوانات: مساحتها 200 م^2.

عدد الحيوانات المراد تربيتها: 95 خروف، 05 كباش.

3– تسعير المشروع:

ويكون تسعير المشروع من قبل اللجنة البنكية وفقا ما يلي:

الجدول رقم 06: تسعير التمويل من طرف البنك

اجمالي سعر الوحدات بـــ دج	سعر الوحدة بـــ دج	الوحدات	الكمية	الاصول
4.085.000.00	43.000.00		95	أغنام
275.000.00	55.000.00		05	كباش
252.000.00	4.200.00		60	أعلاف
4.612.000.00	مجموع خارج الرسم			
440.280.00	الرسم 9 %			
5.052.280.00	المجموع داخل الرسوم			

المصدر: من اعداد الطالبان من خلال الوثائق المقدمة من طرف الوكالة

(أنظر الملحق رقم 01-02)

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن اللجنة تقوم أثناء التثمين بفصل قيمة الرسم الذي يقدر بـــ 440.280.00 دج عن قيمة الأصول التي تقدر بـــ 4.612.000.00 دج.

4- تقسيم المساهمات

نلاحظ أن مساحة المستثمر تقدر بـــ 02 هكتار ، إذن المساهمة الشخصية تكون ب 02% بالنسبة للمستثمر والبنك يمول بـــ 70 % أما الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بـــ 28 % وذلك وفق الجدول.

الجدول رقم 07: قيمة المساهمة من كلا الطرفين

	القيمة الاجمالية	القرض البنكي	المساهمة الشخصية	صندوق التامين على البطالة
الاجمالي	5.493.847.79	3.845.693.45	109.876.96	1.538.277.38
النسبة	%100	%70	%02	%28

المصدر: من اعداد الطالبان من خلال الوثائق المقدمة من طرف الوكالة

(أنظر الملحق رقم 06-07)

من خلال الجدول السابق تتبين لنا نسبة كل مساهمة حيث يساهم المستثمر بـــ 02% من قيمة القرض والبنك يساهم ب 70%والتي تتمثل كلها في قرض التحدي.

5: التحليل المالي للمشروع الاستثماري

للقيام بالتحليل المالي يتوفر لدينا جدول التدفقات النقدية الأتي :

الجدول رقم (08): التدفقات النقدية للمشروع

مبلغ القرض	3.845.693.45
مدة السداد-8 سنوات	8
نسبة الفائدة البنكية	%7.00
نسبة الفائدة	%100
تأجيل السداد	3

العنوان/ السنة		السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5	السنة 6	السنة 7	السنة 8
القسط	0.00	0.00	0.00	0.00	769 138.69	769 138.69	769 138.69	769 138.69	769 138.69
المبلغ الباقي للسداد	3.845.693.45	3.845.693.45	3.845.693.45	3.845.693.45	3 076 554.76	2 307 416.07	1 538 277.38	769 138.69	0.00
الفائدة البنكية		0.00	269 198.54	269 198.54	215 358.83	161 519.13	107 679.42	53 839.71	0.00
الفائدة البنكية	0.00	0.00	269 198.54	269 198.54	215 358.83	161 519.13	107 679.42	53 839.71	0.00
الفائدة للدفع	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
الاشتراكات صندوق الضمان		13 459.93	13 459.93	13 459.93	10 767.94	8 075.96	5 383.97	2 691.99	0.00
المبلغ الاجمالي- صندوق الضمان	67.299.64								

المصدر: من اعداد الطالبان من خلال الوثائق المقدمة من طرف الوكالة

(أنظر الملحق رقم 08)

رابعا: تسديد القرض

وتكون عملية تسديد القرض وفق ما تم شرحه من طرف المسؤول على مصلحة القروض كالآتي: مدة التسديد تكون حسب نظام محاسبي مبرمج لقرض التحدي وذلك بأخذ عدة نقاط بالحساب قيمة القرض، سن المقترض، قيمة الرهن العقاري، نوعية الاستثمار (حيواني) ولأن قرض التحدي المتوسط الأجل من 3 إلى 8 سنوات، فإن هذا القرض قد منح له 5 سنوات بالإضافة ثلاث سنوات تأجيل، إذ يبدأ التسديد في السنة الرابعة. بعد سنتين من اهتلاك القرض يكون التسديد كل ستة أشهر (سداسي) على حسب ما حدده النظام المحاسبي، والفوائد تكون 0% . يترتب عن كل تأخير باليوم فوائد تأخيرية على حسب المبلغ

المطالب به. وكل البيانات المتعلقة بالقرض يتم تسجيلها ضمن اتفاقية القرض، حيث تحوي كل ما هو متعلق بالمقترض وبيانات القرض.

الجدول رقم 09 : جدول الاستحقاق

التاريخ	قسط الاهتلاك	القسط الرئيسي	الفائدة	ضريبة	المجموع	النسبة المئوية
2022/05/31	3.839.445.17	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
2022/11/30	3.839.445.17	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
2023/05/31	3.839.445.17	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
2023/11/30	3.839.445.17	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
2024/06/02	3.839.445.17	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
2024/12/01	3.839.445.17	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
2025/06/01	3.839.445.17	383.944.52	0.00	0.00	383.944.52	0.00
2025/11/30	3.455.500.65	383.944.52	0.00	0.00	383.944.52	0.00
2026/05/31	3.071.556.13	383.944.52	0.00	0.00	383.944.52	0.00
2026/11/30	2.687.611.61	383.944.52	0.00	0.00	383.944.52	0.00
2027/05/31	2.303.667.09	383.944.52	0.00	0.00	383.944.52	0.00
2027/11/30	1.919.722.57	383.944.52	0.00	0.00	383.944.52	0.00
2028/05/31	1.535.778.05	383.944.52	0.00	0.00	383.944.52	0.00
2028/11/30	1.151.833.53	383.944.52	0.00	0.00	383.944.52	0.00
2029/05/31	767.889.01	383.944.52	0.00	0.00	383.944.52	0.00
2029/11/30	383.944.49	383.944.49	0.00	0.00	383.944.49	0.00
المجموع		3.839.445.17	0.00	0.00	3.839.445.17	0.00

المصدر: من اعداد الطالبان من خلال الوثائق المقدمة من طرف الوكالة

(أنظر الملحق رقم 09)

خاتمـــــة

الخاتمـــــــة

من خلال هذا البحث حاولنا إبراز مدى أهمية القطاع الزراعي في إنعاش الاقتصاد الوطني، وإيضاح المشاكل التي يعاني منها، والتطرق إلى آليات تمويل هذا القطاع التي تعد من أصعب المشاكل التي يواجهها، حيث مرت الجزائر منذ الاستقلال بعدة تطورات بداية من التسيير الذاتي وصولا إلى البرامج التنموية المتبعة في السنوات الأخيرة، وتم التطرق بالتفصيل في البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية لمعرفة أثر هذا المخطط على القطاع، حيث قام هذا البرنامج بتقديم عدة مساعدات للفلاحين وهذا من أجل مواكبة التطورات الحاصلة في العالم الخارجي وتحقيق الأمن الغذائي إلا أن هذا الأخير لم يحقق بعد استقرارا إيجابيا وهذا لعدة أسباب من أهمها سوء التسيير والإستراتجية الداعمة لهذا القطاع. : اختبار فرضيات البحث:

– تكمن أهمية التمويل في نجاح السياسة المتبعة للتمويل لأن نجاح المسير في اختيار التمويل المناسب الذي يحقق أكبر عائد بأقل تكلفة يؤدي أكيد لنجاح سياسة التمويل المنتهجة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

– إن عدم تشابه كل من حجم المبالغ المقدمة والأغراض من استخدامها وفترات تسديدها يؤدي إلى عدم تشابه الضمانات المقدمة لأن تقديم قرض طويل الأجل ليس مثل تقديم قرض قصير الأجل، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

– شهد القطاع الزراعي في الجزائر تطورات عميقة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وهذا ما تثبته مرحلة التسيير الذاتي، الثورة الزراعية ... الخ وصولا إلى البرامج التنموية المتبعة لسنوات الأخيرة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

– قامت الجزائر بإقامة العديد من الهيئات والبرامج التي تعمل على مساعدة وتنمية القطاع الفلاحي، ومن بين هذه البرامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

– عرف الاقتصاد الوطني استقرارا منذ تطبيق هذا المخطط قدر سنة 2003 ب7%، لكن رغم هذا مازالت الجزائر تعاني من الأمن الغذائي، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الخامسة. – حسب الفرضية الخامسة نشبت خطأ الفرضية السادسة.

نتائج البحث:

تم التوصل إلى مجموعة من النتائج يمكن ذكرها في النقاط التالية: – يمثل التمويل أحد أهم مصادر قيام القطاع الفلاحي، حيث يعد التمويل البنكي آلية من آليات تمويل القطاع الفلاحي.

– لا تقتصر آليات التمويل الفلاحي على التمويل البنكي فقط بل يعتبر الدعم الفلاحي المتبع من طرف الدولة هو الأخر آلية من آليات التمويل لهذا القطاع.

– يعتبر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وسيلة من وسائل تطبيق سياسة الدعم الفلاحي التي اتبعتها الجزائر مؤخرا.

– بعث المخطط الوطني للتنمية الفلاحية روح الثقة والاطمئنان لدى المستثمرين الفلاحيين تجاه الاستثمار الفلاحي، خاصة فيما يخص العقار الفلاحي من خلال طرحه لسياسة منح حق الامتياز، وإضفاء الفعالية على المستثمرة الفلاحية كوحدة للإنتاج.

– إن للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية دور مهم في تحقيق تطورات كبيرة على مستوى الإنتاج الزراعي .

– عدم تحقيق الأمن الغذائي وهذا بسبب ضعف الرقابة على البرامج الداعمة والمبالغ المقدمة للدعم الفلاحي.

– عدم اهتمام الشباب بالقطاع الفلاحي والنظرة المسيئة للفلاح بصفة عامة. – قامت التطورات الأخيرة بتوفير العديد من مناصب الشغل وهذا من خلال توسيع البرامج التنموية لتشمل جميع أقطار الوطن دون استثناء.

التوصيات والاقتراحات:

بناءا على هذه النتائج، فان توصيات البحث تتمثل فيما يلي:

– إقامة برامج ومراكز توعية وتأهيل الشباب وتشجيعهم على خدمة القطاع الفلاحي.

– الاعتماد على الإرشاد الفلاحي من خلال وسائل الإعلان المكتوبة والمرئية لتحسين المنتوج الفلاحي.

– إقامة الدولة بتحفيز الفلاحين عن طريق تقديم مبالغ مالية لأحسن منتوج زراعي.

– توفير التمويل اللازم لأصحاب المستثمرات الفلاحية والفلاحين بصفة عامة من قبل البنوك والهيئات الداعمة للقطاع وإعطائهم الأولوية في ذلك، من خلال دراسة طلبات القروض المقدمة وعدم إهمال هذه الملفات.

– حل مشكل العقارات التي تعد مشكل على حساب القطاع الفلاحي وذلك من خلال الحد من الانتقاص العمدي الذي يقوم به الانسان والدولة من بناءات على الأراضي الصالحة للزراعة.

– زيادة تفعيل آليات وبرامج دعم القطاع الفلاحي أكثر من قبل الحكومة، وخلق آليات وهيئات جديدة تهتم بالجوانب التي أهملتها الهيئات السابقة، وذلك من أجل زيادة حجم الانتاج الزراعي في الاقتصاد الوطني، وبالتالي زيادة فعاليتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

– الاهتمام بالتربة وإقامة السدود لتوفير المناخ المناسب للزراعة.

– التخفيف من تكاليف وإجراءات منح القرض البنكية المقدمة للقطاع الزراعي وذلك من أجل تسريع وتسهيل معاملات الحصول على القروض الزراعية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1- الكتب:

1- أحمد رجب عبد العال كتاب مبادئ المحاسبة، بيروت العربية، مركز الكتب الثقافية، 1983م.

2- أحمد رجب عبدالعال، مبادئ المحاسبة، جامعة بيروت العربية ،طبعة 1، 1981.

3- أحمد زهير شامية، النقود و المصارف، دار زهران للنشر، عمان ،الأردن، 1993

4- بادي جمعة،إجراءات تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية 2019 - 2018 .

5- خلف بن سليمان بن صالح النمري، الخصائص و القواعد الأساسية للاقتصاد الز ا رعي في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر،.

6- رضا رشيد عبد المعطي، محفوظ احمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر عمان، الأردن. 1999

7- شريط صلاح الدين، كتاب أصول صناديق الاستثمار في الأسواق المالية. 2018

8- عبد العزيز مصطفى عبد الكريم. (2004)، دراسة الجدوى و تقديم المشروعات. الاردن: دار و مكتبة الحامد.

9- علي يوسف، محاسبة وتقييم المشروعات الاقتصادية، دار المعارف 2001.

10- كاظم العيساوي. (2001)، دراسات الجدوى الاقتصادية و تقييم المشاريع. الاردن: دار المناهج للنشر و التوزيع.

11- مصطفى أ بو بكر ، فهمي معالي. (2000)، دليل إعداد دراسات جدوى المشاريع و تحقيق فعالية قرارات الاستثمار. مصر: الدار الجامعية.

12- معراج هواري، حاج سعيد عمر، التمويل التأجيري (المفاهيم والأسس)، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان،2012 .

13- معروف هويشار. (2004)، دراسات الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات (الإصدار الطبعة الاولى). عمان: دار صفاء للنشر.

14- مؤيد الفضل ، محمودي العبيدي. (2005)، إدارة المشاريع (منهج كمي) (الإصدار الطبعة الاولى). عمان: الوارق للنشر و التوزيع.

15- نعمة الله نجيب، التخطيط والتنظيم في البنوك التجارية. الدار الجامعية الاسكندرية 2001

16- هشام مصطفى محمد سالم الجمل، الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، عدد 31.

2- المذكرات:

1- بولحبال نادية، أشكال الدعم الفلاحي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2000.

2- بوهلال محمد، دعم المشروعات الفلاحية وأثرها على التنمية المحلية في الجزائر -ولاية تبسة أنموذجا- اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تمويل التنمية، جامعة العربي التبسي ، 2021.

3- حمندي، أهمية دراسة الجدوى المالية في تمويل المشاريع الاستثمارية، دراسة حالة المشاريع الاستثمارية الممولة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ فرع بسكرة، 2012.

4- حنان علوي، دور البنوك التجارية في تمويل وتوجيه استثمارات القطاع الفلاحي في الجزائر، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – بسكرة2012 /2019 – مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي بنكي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2020.

5- دلال بن سمينه، التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر(1990-2000) دراسة حالة بنك بدر، وكالة بسكرة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وأموال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2004.

6- رشا محمد سعيد أي ستيته، تمويل القطاع الزراعي في الأردن، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلو م الاقتصادية للدراسات العليا، جامعة الاردن، 1999.

7- سعاد دولي (2006-2007)، ترشيد قرارات الاستثمار في مشاريع التنمية السياحية للجنوب الغربي-دراسة حالة ولاية بشار .جامعة بشار.

8- شويخي هناء ، آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة تحليلية وتقيمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود مالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2013 / 2012 .

9- عادل العنزي. (2005-2006)، دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية. جامعة الجزائر: غير منشورة.

10- العرجاني محمد، قدور فلاق حمزة، دور الاستثمار الفلاحي في دفع التنمية المحلية، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة عين الدفلى، 2019.

11- معوش إيمان، بورحلة نسيمة، واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الج ا زئر، د راسة حالة تمويل مشروع استثماري من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعين بسلم، مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر،2015.2014

12- الواعر لخميسي، البيع بالإيجار كآلية لتمويل القطاع الفلاحي في الج ا زئر دراسة حالة BADR عين مليلة و DSA أم البواقي، مذكرة نيل شهادة ماستر، علوم التسيير تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،2014 -2015.

13- يسمينة زرنوح، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة .الجزائر،2008

3- الدساتير:

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 118-2000، المتعلق بالصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، العدد 15 ، الصادر بتاريخ 30 ماي. 2000 .

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 02-11 المتعلق بصندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز ، العدد 86 ، الصادر بتاريخ 24 ديسمبر 2002.

الملاحق

الملحق رقم 01

EURL BADR AGRO-SERVICE

Commerce de gros d'animaux vivants, équipements, matériels et machines agricole, engrais, produits phytosanitaire, céréales, aliments de bétail, matériel hydrauliques

R.C N° : 12/00 – 0584235 B 14
NIF N°: 001412010005083
RIB: 00488-300592-300-0-71-00 BADR
Mob : 0770.87.40.28 - 0772.58.93.46 – 0676.05.21.99

NIS N°: 001412010005083
Article N°: 1201.5202465
Adresse : Bd Houari Boumedien-TEBESSA
Tél/Fax : 037.47.31.20

TEBESSA, Le : 16/04/2018

FACTURE PROFORMA N° : 096/2018

DOIT : [redacted]

TEBESSA

№	Désignations	Unité	Nombre	Prix Unitaire H.T	Montant H.T
01	BREBIS de race locale	U	95	43.000,00	4.085.000,00
02	BELIER de race locale	U	05	55.000,00	275.000,00
				TOTAL H.T	4.360.000,00
				T.V.A 09%	392.400,00
				TOTAL T.T.C	4.752.400,00

Arrêtée la présente facture à la somme de : Quatre Million Sept Cent Cinquante Deux Mille Quatre Cent D.A

LE FOURNISSEUR

مسير الشركة

الملحق رقم: 04

EURL BADR AGRO-SERVICE

Commerce de gros d'animaux vivants, équipements, matériels et machines agricole, engrais, produits phytosanitaire, céréales, aliments de bétail, matériel hydrauliques

R.C N° : 12/00 – 0584235 B 14
NIF N°: 001412010005083
RIB: 00488-300592-300-0-71-00 BADR
Mob : 0770.87.40.28 - 0772.58.93.46 – 0676.05.21.99

NIS N°: 001412010005083
Article N°: 1201.5202465
Adresse : Bd Houari Boumedien-TEBESSA
Tél/Fax : 037.47.31.20

TEBESSA, Le : 16/04/2018

FACTURE PROFORMA N° : 097/2018

DOIT : [redacted]

TEBESSA

№	Désignations	Unité	Nombre	Prix Unitaire H.T	Montant H.T
01	Aliments Ovins	Qx	60	4.200,00	252.000,00
				TOTAL H.T	252.000,00
				T.V.A 19%	47.880,00
				TOTAL T.T.C	299.880,00

NB : - Produit en provenance des structures étatiques, payement intégral 100% avant Livraison.

Arrêtée la présente facture à la somme de : Deux Cent Quatre Vingt Dix Neuf Mille Huit Cent Quatre Vingt D.A

LE FOURNISSEUR

مسير الشركة
أحمد شرافة

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Caisse Nationale d'Assurance Chômage
C.N.A.C

CAHIER DES CHARGES
Phase création

غريسي محمد عبد الرؤوف
تربية أغنام
منشير موسى الحمامات - تبسة
ب.ك رقم 33604

الملحق رقم : 04

ANTENNE :

AGENCE DE : 1201/ TEBESSA

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السيد/ [redacted] تبسة في 08/ 07/2018

العنوان: [redacted]

إلى السيد: مدير بنك الفلاحة والتنمية الريفية

الموضوع: **طلب قرض بنكي**

لي الشرف العظيم أن أتقدم إلى سيادتكم بطلبي هذا و المتمثل في طلب قرض بنكي قصد تمويل مشروعي المجسد في تربية الأغنام مع العلم أنني متحصل على الموافقة المبدئية من الصندوق الوطني للتامين عن البطالة.

و تتمثل قيمة القرض كما يلي:

*المساهمة الشخصية. 109 876,96 دج

*مساهمة الصندوق 1 538 277,38 .دج

*مساهمة البنك.... 3 845 693,45 .دج

التكلفة الإجمالية 5 493 847,79 .دج

*كما أتعهد بتسديد أقساط القرض لمدة 08 سنوات

و حتى يحضى طلبي هذا بالموافقة، تقبلوا مني سيدي فائق عبارات التقدير و الاحترام

المعني

[redacted]

الملحق رقم: 05

الملحق رقم : 06

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

AUTORISATION D'ENGAGEMENT

(ANNEXE 5 DR 69/09 ORIENTATIONS GENERALES EN MATIERE DE CREDIT)

DATE [redacted] N° [redacted]18

Organe De Décision (1) : GRE TEBESSA 012 **Date Du Comité :** [redacted] PV N° 436/18

Structure émettrice (2) : GRE TEBESSA 012

Emprunteur : [redacted] **Activité** : ELEVAGE OVIN **N° de compte** : A OUVRIR.

Agence domiciliataire : TEBESSA 488 **GRE de rattachement** : TEBESSA 012 **Cote du Risque Emprunteur** : [redacted]

Groupe d'appartenance (3) : /

ARRIVEE TEBESSA 488 BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

Type de prêt ou de crédit	Montant DA « 4 »	Validité « 5 »	Limite Utilisation « 6 »	Durée Amort « 6 »	Différé Partiel « 7 »	Différé Total « 7 »	Taux ou Marge « 7 »	Taux Commission Engagt
CLT EMPLOI DE JEUNES CNAC TYPE DE PRET (02-06)	3.845.693,45	/	12 MOIS	60 MOIS	/	36 MOIS	Selon Taux En Vigueur	

Garanties bloquantes :

Réserves bloquantes :
EXTRAIT DE ROLES APURE – ATTESTATION D'AFFILIATION CASNOS – APPORT PERSONNEL – RECEPTION DU P.N.R CNAC – ADHESION AU FONDS DE GARANTIE CNAC POUR TOUTE LA DUREE DU CREDIT – PROMESSE DE L'APPOSITION DE BOUCLES D'OREILLES D'IDENTIFICATION SUR CHAQUE BËTE FINANCEE - PROMESSE DE SOUSCRIPTION ET DE RENOUVELLEMENT ASSURANCE MULTIRISQUES OVINE – SIGNATURE DE CHAINE DE BILLET A ORDRE ET CONVENTION DE PRET– CONSULTATION DE LA CENTRALE DES IMPAYES ET LA REPONSE DE CETTE DERNIERE - ACTE DE PROPRIETE OU ACTE DE CONCESSION OU BAIL DE LOCATION DE DEUX ANS RENOUVELABLES D'UNE TERRE AGRICOLE (**5 H** DE SUPERFICIE FOURRAGERE ET **195 M²** STRUCTURE D'ACCEUIL) - PV DE VISITE DE L'EXPLOITATION DEVANT ABRITER L'ACTIVITE ETABLI PAR LES SERVICES DE LA CNAC - CARTE D'ELEVEUR OU CARTE D'AGRICULTEUR OU ATTESTATION D'ACCORD PROVISOIRE OU LE RECEPISSE DE LA CARTE D'AGRICULTEUR - COPIE DU CERTIFICAT D'EXISTANCE OU DE LA CARTE FISCALE- ATTESTATION DE CAPACITE ET CONFORMITE ETABLIE PAR L'INSPECTION VETERINAIRE.

Garanties non bloquantes :
APPOSITION DE BOUCLES D'OREILLES D'IDENTIFICATION SUR CHAQUE BËTE FINANCEE.

Réserves non bloquantes
CERTIFICAT SANITAIRE POUR CHAQUE BETE FINANCEE-ASSURANCE MULTIRISQUES OVINE (DPAMR) - DECLARATION A LA CENTRALE DES RISQUES - AGREMENT SANITAIRE DES LOCAUX DELIVRE PAR LES SERVICES VETERINAIRE – FACTURE DEFENETIVE – ATTESTATION D'AFFILIATION CNAS- ST 122 COMPTE RENDU DE VISITE SUR SITE.

Observations LA REMISE DU CHEQUE DE 90% RELATIF AU CHEPTEL NE PEUT AVOIR LIEU QU'APRES L'APPOSITION DE BOUCLES D'OREILLES D'IDENTIFICATION DE CHAQUE BETE FINANCEE ASSORTIE D'UN PV D'HUISSIER DE JUSTICE
LES GARANTIES RETENUES ET ASSORTIES DES RESERVES BLOQUANTES DOIVENT ETRE RECUEILLIES AVANT TOUTE MISE EN PLACE DE NOS CONCOURS.
ORIENTER LE PROMOTEUR A SOUSCRIRE LA DPAMR AUPRES DE NOS GUICHETS BANCASSURANCE
TENIR COMPTE DE L'ARTICLE 19 DE LA CONVENTION ENTRE CNAC, FONDS DE CAUTION MUTUELLE ET LA BADR.
N.B : INVITER LE PROMOTEUR DANS LES MEILLEURS DELAIS NE DEPASSANT PAS UN MOIS POUR L'OUVERTURE DE COMPTE ET LA CONCRETISATION DE SON PROJET AFIN DE NOUS EVITER LES DEMANDES DE RENOUVELLEMENT.

(1)Indiquer le comité ayant pris la décision
(2)Indiquer la structure ayant émis l'autorisation
(3)Indiquer le nom du groupe auquel appartient le client, au sens de l'instruction 74/94 de la Banque d'Algérie, et indiquer au verso l'engagement total du groupe.
(4)Lorsque le crédit doit servir à l'importation d'équipement, le montant en dinars est donné à titre indicatif, lors de la réalisation prendre en considération le cours du jour.
(5) À servir pour les crédits à court terme a l'exception de crédit de compagne.
(6) A servir pour les crédits de compagnes et des crédits d'investissements seulement, la durée d'amortissement comprend la durée du prêt moins la durée du différé.
(7) À servir pour les crédits d'investissements.

SIGNATURE(S) HABILITEE

[redacted]

الملحق رقم : 07

1. RAPPEL DES ENGAGEMENTS EN COURS :

Autorisation d'engagement du (1) :.....

Comite de crédit (2) :.....

Type de prêt ou de crédit	Montant DA « 4 »	Validité « 5 »	Limite Utilisation « 6 »	Durée Amort « 6 »	Différé Partiel « 7 »	Différé Total « 7 »	Taux ou Marge « 7 »	Taux Commission Engagt

(1)Reprendre la date du dernier ticket d'autorisation

(2)Le comité de crédit ayant sanctionné le dossier

2. GARANTIE DETENUES ET COMPTABILISEES :

Nature	Valeur	Observations (*)

(*) Il y a lieu de préciser si la valeur de la garantie est évaluée sur la base d'une expertise réalisée par la banque

3. SITUATION FINANCIERE DU GROUPE D'APPARTENANCE

Désignation	Engagements BADR		Engagements Confrères (*)	Observations
	Engagements	Garanties		
Entreprise A				
Entreprise B				
Entreprise C				
Entreprise …				
TOTAL GROUPE				

(*) A confirmer par la consultation de la central des risques et des impayés

4. STRUCTURE DE FINANCEMENT (*)

Désignation	Autofinancement	Concours bancaire	Observations
Rubrique 1	**109.876,96**	**3.845.693,45**	**PNR=1.538.277,38**
Rubrique 2			
…			
TOTAL			

(*) Réservée aux crédits à moyen et long terme

COUT ET FINANCEMENT DU PROJET

TOTAL STRUCTURE D'INVESTISSEMENT	5 493 847,79

7.1 - Structure de Financement

Rubrique	Taux Participation	Montant
Apport personnel	2%	109 876,96
Numéraires		
Nature		
Prêt CNAC	28%	1 538 277,38
Crédit Bancaire	70%	3 845 693,45
TOTAL	100%	5 493 847,79

7.2 - Tableau d'amortissement de crédit bancaire

Montant du crédit	3 845 693,45								
Durée de remboursement (en années)	8								
Taux de crédit bancaire	7,00%								
Taux de bonification	100%								
Différé de remboursement	3								
Rubrique		ANNEE 1	ANNEE 2	ANNEE 3	ANNEE 4	ANNEE 5	ANNEE 6	ANNEE 7	ANNEE 8
Principal	0,00	0,00	0,00	0,00	769 138,69	769 138,69	769 138,69	769 138,69	769 138,69
Reste à rembourser	3 845 693,45	3 845 693,45	3 845 693,45	3 845 693,45	3 076 554,76	2 307 416,07	1 538 277,38	769 138,69	0,00
Intérêt Bancaire		0,00	269 198,54	269 198,54	215 358,83	161 519,13	107 679,42	53 839,71	0,00
Intérêt Bancaire Bonifiés	0,00	0,00	269 198,54	269 198,54	215 358,83	161 519,13	107 679,42	53 839,71	0,00
Intérêts à payer	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Cotisation au FG		13 459,93	13 459,93	13 459,93	10 767,94	8 075,96	5 383,97	2 691,99	0,00
Montant à Payer au FCMG.	67 299,64								

Date de réalisation du dossier : 08/07/2018
Reproduction soumise à autorisation
de la CNAC

09

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

ÉDITE-LE : 29/11/2021

Echéancier de remboursement

CLIENT : 014484587
NOM : [redacted]
ADRESSE : [redacted]
TEBESSA

NUMERO DOSSIER : 4880206212300502
COMPTE REGLEMENT : 488000257130069
COMPTE DE PRET :
TYPE DE PRET : 0206-C.L.T. CNAC AGRICOLE 2

DURRE DU PRET	: 99 MOIS ET 12 JOURS	TAUX T.V.A	: 19 %
DUREE D 'AMORTISSEMENT	: 99 MOIS ET 12 JOURS	DATE MATURITEE	: 30/11/2029
DATE 1er PAIEMENT DES INTERETS	: 31/05/2022	PERIODICITE	: Semestrielle
DATE 1er REMBOURSEMENT DU PRINCIPAL	: 01/06/2025		

CAPITAL PRETE : 3,845,693.45 DA
CAPITAL MOBILISE (UTILISE) : 3,839,445.17 DA
INTERETS DIFFERE : 0.00 DA

DATE	A AMORTIR	PRINCIPAL	INTERETS	TAXES	TOTAL	TAUX
31/05/2022	3,839,445.17	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
30/11/2022	3,839,445.17	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
31/05/2023	3,839,445.17	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
30/11/2023	3,839,445.17	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
02/06/2024	3,839,445.17	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
01/12/2024	3,839,445.17	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
01/06/2025	3,839,445.17	383,944.52	0.00	0.00	383,944.52	0.00
30/11/2025	3,455,500.65	383,944.52	0.00	0.00	383,944.52	0.00
31/05/2026	3,071,556.13	383,944.52	0.00	0.00	383,944.52	0.00
30/11/2026	2,687,611.61	383,944.52	0.00	0.00	383,944.52	0.00
31/05/2027	2,303,667.09	383,944.52	0.00	0.00	383,944.52	0.00
30/11/2027	1,919,722.57	383,944.52	0.00	0.00	383,944.52	0.00
31/05/2028	1,535,778.05	383,944.52	0.00	0.00	383,944.52	0.00
30/11/2028	1,151,833.53	383,944.52	0.00	0.00	383,944.52	0.00
31/05/2029	767,889.01	383,944.52	0.00	0.00	383,944.52	0.00
30/11/2029	383,944.49	383,944.49	0.00	0.00	383,944.49	0.00
TOTAUX		3,839,445.17	0.00	0.00	3,839,445.17	

N.B : TAUX D'INTERET VARIABLE, L'ECHEANCIER PEUT ETRE REVISE EN CONSEQUENCE.
N.B : LE TAUX DE LA TAXE PEUT VARIER, L'ECHEANCIER PEUT ETRE REVISE EN CONSEQUENCE.

SIGNATURE DU R[redacted]

SIGNATURE DU CLIENT
[redacted]

الملخص:

تندرج الدراسة في إطار الاهتمام بالدراسات المالية وبالخصوص عملية التمويل باعتبارها أساس قيام المشروعات الفلاحية التي تساهم في تحسين معدلات النمو ومؤشرات التنمية.

حيث تعتبر المشروعات الفلاحية من بين القطاعات التي أولتها السلطات العمومية أهمية من خلال الإصلاحات المالية والاقتصادية حيث تهدف الدراسة إلى تحديد أساليب تمويل المشروعات الفلاحية بالجزائر وهذا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، فصلين نظريين وفصل تطبيقي.

الفصل الأول تطرق إلى التمويل البنكي للمشروعات الفلاحية، الفصل الثاني المشروعات الفلاحية وآليات تمويلها في الجزائر، أما الفصل الثالث دراسة حالة تمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة تبسة 488 للمشروعات الفلاحية، إذ خصصت الوزارة من خلال هذا البنك أنواعا محددة من القروض موجهة لتمويل هذه المشروعات، وهو يستعملها دون غيره من البنوك ، وأيضا يستعمل قروضا أخرى ليست مخصصة لتمويل القطاع الفلاحي فقط، وتبين لنا أن القروض المخصصة لهذا القطاع تقدم الكثير من التسهيلات للمستثمرين التي تشجعهم على الاستثمار وبأقل مخاوف.

الكلمات المفتاحية :التمويل، البنوك، المشروعات الفلاحية.

Summary:

The study falls within the framework of interest in financial studies, especially the financing process, as the basis for establishing agricultural projects that contribute to improving growth rates and development indicators.

Where agricultural projects are among the sectors that the public authorities have given importance through financial and economic reforms, where the study aims to determine the methods of financing agricultural projects in Algeria by dividing the research into three chapters, two theoretical chapters and an applied chapter.

The first chapter dealt with bank financing for agricultural projects, the second chapter with agricultural projects and their financing mechanisms in Algeria, and the third chapter is a case study of financing the Bank of Agriculture and Rural Development BADR 488 Tebessa Agency for agricultural projects. Through this bank, the Ministry allocated specific types of loans directed to financing these projects. , and he uses it without other banks, and he also uses other loans that are not dedicated to financing the agricultural sector only.

Keywords: finance, banks, agricultural projects.